الباب الرابع:
العلوم المتعلّقة بقراءات القرآن

وفيه أربعة علوم:

1 ــ القراءات والقُراء.

2 ــ الرسم القرآني.

3 ــ الوقف والابتداء.

4 ــ الأحرف السبعة.

obeikandl.com

obeikandl.com

1 ــ علم القراءات والقُرَّاء(*)

القراءات: جمع قراءة، وهي في اللُّغة مصدر سماعي: ل: «قرأ».

(*) للتوسع في هذا النوع انظر: «**الفهرست**» لابن النديم: 38، الكتب المؤلفة في القراءات، و«**مقدمة تفسير القرطبي**» 1/ 46، فصل أن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة، و«**المرشد الوجيز**» لأبي شامة 146 – 192، الباب الرابع: في معرفة القراءات المشهورة الآن، «**والبرهان**» للزركشي 1/ 428، و«**الإتقان**» للسيوطي 1/ 210، من النوع الثاني والعشرين إلى النوع السابع والعشرين: معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج، و«**مفتاح السعادة**» لطاش كبري 2/ 6 – 51، الدوحة السادسة: في العلوم الشرعية، الشعبة الأولى من العلوم المتعلقة بالشريعة: علم القراءات، و«**كشف الظنون**» لحاجي خليفة 2/ 1317 – 1323، علم القراءة، و«**ترتيب العلوم**» للمرعشي: 135، و«**أبجد العلوم**» للقنوجي 2/ 428، علم القراءة، و«**تاريخ الأدب العربي**» لبروكلمان (بالعربية) 4/ 1، و«**مناهل العرفان**» للزرقاني 1/ 405 – 470، المبحث الحادي عشر في القراءات والقرّاء، و«**مباحث في علوم القرآن**» 247 – 258. الباب الثالث: علوم القرآن، الفصل الخامس: علم القراءات. و«**تعدد قراءات القرآن**» لعبد الرحمن الجزيري (مقال في «**مجلة الأزهر**» مج (9)، ع (6) 1357هـ/ 1937م)، و«**القراءات واللهجات**» لعبد الوهاب حمود (طبع في القاهرة: 1368هـ/ 1948م) و«**القراءات واللهجات العربية**» لعبد الفتاح إسماعيل شلبي (رسالة ماجستير بدار العلوم بالقاهرة 1373هـ/ 1953م) و«**الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها**» لحسن ضياء الدين عتر (رسالة ماجستير بجامعة الأزهر)، و«**اللهجات العربية في القراءات القرآنية**» لعبده الراجحي (طبع بدار المعارف في القاهرة 1388هـ/ 1968م)، و«**القراءات القرآنية واللهجات العربية**» لمحمد الراجي التهامي (مقال في مجلة «**دعوة الحق**» ع (9) س (14)، 1391هـ/ 1971م)، و«**القراءات في نظر المستشرقين والملحدين**» لعبد الفتاح القاضي (طبع بمجمع البحوث الإسلامية في القاهرة 1392هـ/ 1972م)، و«**قراءة ابن كثير وأثرها في الدراسات النحوية**» لعبد الهادي الفضلي (رسالة دكتوراه في دار العلوم في القاهرة: 1395هـ/ 1975م)، و«**القراءات القرآنية تاريخ وتعريف**» له أيضاً (طبع بدار القلم في بيروت 1401هـ/ 1980م) و«**سيبويه والقراءات**» لأحمد مكي الأنصاري (طبع بدار المعارف في القاهرة 1395هـ/ 1975م) و«**دفاع عن القراءات القرآنية في مواجهة الطبري**» للبيب السعيد (طبع بدار المعارف بالقاهرة 1399هـ/ 1978م)، و«**الجمع الصوتي**» لحسن عطوه (طبع في بيروت 1402هـ/ 1981م)، و«**القراءات في أفريقيا من الفتح إلى منتصف القرن الخامس**» لهند شلبي (رسالة دكتوراه بالكلية الزيتونية في تونس 1401هـ/ 1981م)، و«**رواية حفص عن عاصم ووجوه العربية**» فيها لفوزي إبراهيم فياض (رسالة ماجستير بجامعة اليرموك في الأردن 1403هـ/ 1983م)، و«**القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري والرد عليه**» لمحمد عارف عثمان موسى (رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة 1405هـ/ =

وفي الاصطلاح كما في «**منجد المقرئين**»[1] لابن الجزري (ت 833 هـ) ما نصُّه: «القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعَزْو النَّاقِلة[2] مثل: «مَالِكِ يوم الدين) و(ملِكِ يوم الدين).

والمُقرىء: العالم بها رواها مشافهة، فلو حَفِظَ «**التَّيسير**»[3] مثلاً، ليس له أَنْ يُقرىء بما فيه إِنْ لم يُشَافِهْهُ مَنْ شُوفِهَ به مُسَلْسَلاً؛ لأنَّ في القراءات أشياء لا تُحْكَم إلا بالسماع والمشافهة.

والقارىء المُبْتَدِىء: مَنْ شَرَعَ في الإفراد، إلى أَنْ يُفْرِدَ ثلاثاً من القراءات.

والمُنْتَهي: مَنْ نقل من القراءات أكثرها وأشهرها اهـ.

قال السيوطي عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى عالٍ ونازل ما نصه: ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث، تقسيم القُرَّاء أَحوال الإسناد إلى قِرَاءَة، ورِوَايَة، وطريق، وَوَجْه.

فالخلاف إِنْ كان لأَحد الأَئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم؛ واتفقت عليه الروايات والطرق عنه، فهو (قراءة).

وإن كان للراوي عنه، (فرواية).

أو لمن بعده فنازلاً، (فطريق).

أَوْ لا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارىء فيه، (فوجه) اهـ.

= 1985م)، و«**والقراءات في تفسير البحر المحيط**» لأبي حيان لمحمد خالد يوسف شكري (رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة 1406هـ / 1986م). و«**منظومات أصول الظاءات القرآنية**»، لطه محسن عبد الرحمٰن (نشر في مجلة معهد المخطوطات بالكويت. ج (2)، مج (30)، و«**علوم القرآن الكريم**» للعتر، ص: 146.

(1) منجد المقرئين [ص: 3].

(2) عَزْو الناقِلَة: أي هذا المعلم ثابت بالنقل الثابت المتواتر عن النبي ﷺ لا مصور له سوى النقل والتلقين الشفاهي.

(3) «**التيسير في القراءات السبع**»، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ) جمع فيه القراءات السبع أصولاً وفرشاً، وقد نظمه الشاطبي في «**الشاطبية**»، وهما مطبوعان.

نشأة علم القراءات:

إنَّ المُعوَّل عليه في القرآن الكريم إنَّما هو التلقي والأَخذ، ثقةً عن ثقة، وإماماً عن إمام إلى النَّبي ﷺ. وقد عرفت أَنَّ المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة، وأنَّ صورة الكلمة فيها كانت محتملة لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة، وإذا لم تحتملها كُتِبت الكلمة بأَحد الوجوه في مصحف، ثم كُتِبت في مصحف آخر بوجه آخر، وهلم جرا. فلا غرو أَنْ كان التعويل على الرواية والتلقي هو العمدة في باب القراءة والقرآن.

هذا منشأ علم القراءات واختلافها، وإنْ كان الاختلاف يرجع في الواقع إلى أُمور يسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثيرة كما هو معلوم: لكنَّه ـ على كل حال ـ اختلافٌ في حدود السبعة الأحرف التي نزل عليها القرآن كلُّها من عند الله، لا من عند الرسول ولا أَحدٍ من القراء أو غيرهم.

وللنُّوَيري محمد بن محمد (ت857هـ) كتاب مخطوط بدار الكتب في مصر، وضعه شرحاً «**اللطيِّبة في القراءات العشر**»، يَجْمُل بي أَنْ أَنقل إليك منه هنا الكلمة الآتية:

(والاعتماد في نقل القرآن على الحفَّاظ. ولذلك أَرسل ـ أي: عثمان رضي الله عنه ـ كلَّ مصحف مع مَنْ يوافق قراءته في الأَكثر وليس بلازم. وقرأَ كل مصر بما في مصحفهم، وتلقّوا ما فيه من الصحابة الذي تلقّوه عن النَّبي ﷺ. ثم تجرَّد للأَخذ عن هؤلاء قوم أَسهروا ليلهم في ضبطها، وأَتعبوا نهارهم في نقلها، حتى صاروا في ذلك أئمةً للاقتداء، وأنجماً للاهتداء، وأجمع أهل بلدهم على قبول قراءتهم، ولم يختلف عليهم اثنان في صحة روايتهم ودرايتهم. لتصدِّيهم للقراءة نُسبت إليهم، وكان المعوَّل فيها عليهم. ثم إنَّ القراء بعد هؤلاء كثروا، وفي البلاد انتشروا، وخلفهم أُمم بعد أُمم، وعرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المحصِّل لوصف واحد. ومنهم المحصل لأكثر من واحد، فكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلَّ منهم الائتلاف. فقام عند ذلك جهابذة الأُمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد بقدر الحاصل، وميَّزوا بين الصحيح والباطل، وجمعوا الحروف والقراءات، وعَزَوْا الأَوجه والروايات، وبيَّنوا الصحيح والشاذَّ، والكثير والفاذّ، بأُصول أَصَّلوها، وأَركان فصَّلوها، إلخ) اهـ.

طبقات الحفَّاظ المقرئين الأوائل: ولقد اشتهر في كل طبقة من طبقات الأُمة جماعة بحفظ القرآن وإقرائه.

فالمشتهرون من الصحابة بإقراء القرآن: عثمان، وعلي، وأُبيُّ بن كعب، وزيد ابن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري، وسائر أولئك الذين أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الآفاق الإسلامية.

والمشتهرون من التابعين: ابن المُسَيَّب، وعُرْوة، وسالم، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار، وأَخوه عطاء، وزيد بن أَسلم، ومسلم بن جندب، وابن شهاب الزُهْرِي، وعبد الرحمٰن بن هُرْمُز، ومُعاذ بن الحارِث، المشهور بمُعاذٍ القارىء ـ وكل هؤلاء كانوا بالمدينة ـ.

وعَطاء، ومُجاهد، وطَاوُس، وعِكْرِمة، وابن أَبي مُلَيْكة، وعُبَيْد بن عُمَير، وغيرهم ـ وهؤلاء كانوا بمكة ـ.

وعامر بن عبد القيس، وأبو العالِيَة، وأَبو رَجاء، ونَصْر بن عاصِم، ويحيى بن يَعْمَر[1] وجابر بن زيد، والحسن، وابن سِيرين، وقَتَادَة، وغيرهم ـ وهؤلاء كانوا بالبصرة ـ.

وعلقمة، والأسْوَد، ومَسْروق، وعَبيْدة، والرَّبيع بن خَيْثَم، والحارث بن قيس، وعمر بن شُرَحبيل، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرحمٰن السُلَمِي، وزِرُّ بن حُبَيْش، وعُبَيْد بن نُضَيْلة[2]، وأَبو زُرعة بن عمرو، وسعيد بن جُبيْر، والنَخْعِي، والشَّعْبِي ـ وهؤلاء كانوا بالكوفة ـ.

والمُغيرة بن أبي شهاب المخزومي، صاحب مصحف عثمان، وخُلَيْد بن سعيد صاحب أبي الدَّرداء، وغيرهما ـ وهؤلاء كانوا بالشام ـ.

فكان بالمدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت 132 هـ)، ثم شيبة بن نِصَاح (ت 130 هـ)، ثم نافع بن أبي نعيم (ت 169 هـ).

---

(1) قال في القاموس: «**يَعْمَر كيَفْعَل أسْمَاء**» [م].
(2) «**تهذيب الكمال**» 19/ 239.

وكان بمكة: عبد الله بن كثير (ت 120 هـ)، وحميد بن قيس الأعرج (ت 130 هـ)، ومحمد بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِن (ت 123 هـ).

وكان بالكوفة: يحيى بن وثّاب (ت 103 هـ)، وعاصم بن أبي النَّجُود (ت 127 هـ)، وسليمان الأَعْمَش (ت 148 هـ)، ثمَّ: حَمْزة (ت 156 هـ)، ثمَّ: الكِسَائِي (ت 189 هـ).

وكان بالبصرة: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 129 هـ)، وعيسى بن عمر (ت 149 هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)، وعاصم الجَحْدَري (ت 127 هـ)، ثمَّ: يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205 هـ).

وكان بالشام: عبد الله بن عامر (ت 118 هـ)، وعطية بن قيس الكِلابي (ت 121 هـ)، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ثمَّ: يحيى بن الحارث الذِّماري (ت 145 هـ)، ثم: شُرَيْح بن يزيد الحضرمي (ت 203 هـ).

وقد لمع في سماء هؤلاء القراء نجوم عدّة مهروا في القراءة والضبط حتى صاروا في هذا الباب أئمةً يُرحل إليهم، ويُؤخذ عنهم.

أَعداد القراءات

ثمَّ اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقيل: القراءات السبع، والقراءات العشر، والقراءات الأربع عشرة.

القراءات السبع: وهي القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين وهم: «نافع (ت 169 هـ)، وعاصم (ت 156 هـ)، وعبد الله بن عامر (ت 118 هـ)، وعبد الله ابن كثير (ت 120 هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)، وعلي الكسائي (ت 189 هـ)،» وقد اختار هذه السبعة ابن مجاهد (ت 324 هـ) من أكثر من مائتي قراءة كانت شائعة في زمانه، في كتابه «**السبعة في القراءات**»[1].

والقراءات العشر: هي هذه السبع وزيادة قراءات هؤلاء الثلاثة: «أبي جعفر (ت 132 هـ)، ويعقوب (ت 205 هـ)، وخلَف (ت 229 هـ)»، وأول من ألحقهم بالسبعة هو ابن الجزري (ت 833 هـ).

(1) طُبع كتاب «**السبعة في القراءات**» لابن مجاهد، بتحقيق شوقي ضيف، بدار المعارف، في مصر عام 1392هـ/ 1972م.

وعلم القراءات أتى عليه حينٌ من الدَّهر لم يكن مُدَوَّناً. ثمَّ أَهَلَّ عهد التدوين للقراءات ولم يكن لهذه السبعة بهذا العنوان وُجُود أيضاً، بل كان أول من صنَّف في القراءات أمثال: أبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224 م)، وأبي حاتم السجستاني (ت248 هـ)، وأبي جعفر الطبري (ت 310 هـ)، وإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي (ت 282 هـ). وقد ذكروا في القراءات شيئاً كثيراً، وعرضوا روايات تُرْبِي على أَضعاف قراءة هؤلاء السبعة.

ثمَّ اشتهرت قراءات هؤلاء السبعة بعد ذلك على رأس المائتين في الأمصار الإسلامية. فكان النَّاس:

في البصرة على قراءة: أبي عمرو (ت 154 هـ)، ويعقوب (ت 205 هـ).

وبالكوفة على قراءة: حمزة (ت 156 هـ)، وعاصم (ت 127 هـ).

وبالشام على قراءة: ابن عامر (ت 118 هـ).

وبمكة على قراءة: ابن كثير (ت 120 هـ).

وبالمدينة على قراءة: نافع (ت 169 هـ).

ومكثت القراءات السبع على هذه الحال دون أَنْ تأخذ مكانها من التدوين حتى خاتمة القرن الثالث، إذ نهض ببغداد الإمام ابن مجاهد أحمد بن موسى ابن عباس (ت 324 هـ) فجمع قراءات هؤلاء الأئمة السبعة غير أنَّه أثبت اسم الكِسائي (ت 189 هـ) وحذف يعقوب (ت 205 هـ).

وجاءَ اقتصاره على هؤلاء السبعة من غير قصد ولا عمد؛ وذلك أنَّه أخذ على نفسه ألَّا يروي إلّا عمن اشتهر بالضبط والأَمانة وطول العمر في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأَخذ عنه والتَّلقي منه. فلم يتمّ له ما أراده هذا إلَّا عن هؤلاء السبعة وحدهم. وإلَّا فأَئِمة القراء لا يحصون كثرة، وفيهم من هو أَجلُّ من هؤلاء قدراً، وأعظم شأناً.

وإذن فليس اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء السبعة بحاصرٍ للقُرّاء فيهم، ولا بملزم أحداً أَن يقف عند حدود قراءاتهم. بل كلُّ قراءةٍ توافرت فيها الأَركان الثَّلاثة للضابط المشهور وجب قبولها.

ومن هنا كانت القراءات العشر، بزيادة قراءات: «يعقوب (ت 205 هـ)، وأبي جعفر (ت 132 هـ)، وخلف (ت 229 هـ)،». على قراءات أُولئك السبعة.

وكانت القراءات الأربع عشرة، بزيادة أَربع على قراءات هؤلاء العشرة، وهي: قراءات: الحسن البصري (ت 110 هـ)، وابن مُحَيْصِن، محمد بن عبد الرحمٰن (ت 123 هـ)، ويحيى اليزيدي (ت 202 هـ)، والشنبوذي محمد بن أحمد بن أيوب (ت 328 هـ).

ضابط قبول القراءات:

لعلماء القراءات ضابط مشهور، يَزِنُون به الروايات الواردة في القراءات فيقولون: (كل قراءة وافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، ووافقت العربية ولو بوجه، وصحّ إسنادها ولو كان عمَّن فوق العشرة من القُرّاء، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها، ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأَحرف السبعة التي نزل عليها القرآن).

وهذا الضابط نظمه ابن الجزري (ت 833 هـ) صاحب «الطيِّبة» فقال:

وكلُّ ما وافقَ وجهَ النحوِ ... وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصحَّ إسناداً، هو القرآنُ ... فهذه الثلاثةُ الأركانُ
وحيثما يختلُّ ركنُ أَثبتِ ... شذوذَهُ لو أَنَّه في السبعةِ

والمراد بقولهم: «**ما وافق أحد المصاحف العثمانية**» أَنْ يكون ثابتاً ولو في بعضها دون بعض. كقراءة ابن عامر: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ من سورة البقرة [الآية:116]، بغير واو. وكقراءته: ﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [فاطر: 25] بزيادة الباء في الاسمين، فإنَّ ذلك ثابتٌ في المصحف الشامي.

وكقراءة ابن كثير: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: 25] في الموضع الأخير من سورة التوبة [الآية: 100]، بزيادة كلمة: «من» فإنَّ ذلك ثابتٌ في المصحف المكي.

والمُراد بقولهم: «ولو تقديراً» أنَّه يكفي في الرواية أَنْ توافق رسم المصحف، ولو موافقة غير صريحة، نحو: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، فإنَّه رسم في جميع المصاحف بحذف الألف من كلمة (مالك). فقراءة الحَذف تحتمله تحقيقاً كما كتب: (مَلِكِ النَّاس)، وقراة الألف تحتمله تقديراً كما كتب: (مَالِكَ الْمُلْكِ) [آل عمران: 26]، فتكون

الألف حذفت اختصاراً، كما حذفت في حالات كثيرة أَلمعنا إليها سابقاً في قواعد رسم المصحف.

أما الموافقة الصريحة فكثيرة نحو قوله سبحانه: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: 259] فإنَّها كتبت في المصحف بدون نقط. وهنا وافقت قراءة: (نُنْشِزُها) بالزاي وقراءة (نُنْشِرُهَا) بالراء.

ومن بُعْدِ نظر الصَّحابة في رسم المصحف أنَّ الكلمة التي رُويت على الأَصل وعلى خلاف الأصل كانوا يكتبونها بالحرف الذي يخالف الأصل ليتعادل مع الأصل الذي لم يكتب في دلالة الصورة الواحدة على القراءتين، إِذْ يدل على إحداهما بالحروف وعلى الثانية بالأَصل. نحو كلمتي: (الصراط) و(المصيطرون) بالصاد المُبْدَلَة بالسين، فإنَّهم كتبوهما بالصاد وعدلوا عن السين التي هي الأَصل، لتكون قراءة السين وإِنْ خالفت الرسم قد أَتت على الأَصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإِشمام أيضاً محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأَصل لفات هذا الاحتمال وعُدْت قراءة غير السين مخالفةً للرسم والأَصل كليهما. ولذلك كان الخلاف المشهور في: ﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف: 69] دون ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: 247]؛ لكون حرف البقرة كتب بالسين وحرف الأعراف كتب بالصاد.

وقولهم في الضابط المذكور: «**وافق العربية ولو بوجه**» يريدون وجهاً من وجوه قواعد اللغة سواء أكان أَفصح أَم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاها الأئمة بالإسناد الصحيح وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية.

والحافظ أَبو عمرو الدَّاني (ت 444 هـ) في كتابه «**جامع البيان**» بعد ذكره إسكان كلمة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: 54] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: 67] في قراءة أبي عمرو، وبعد حكاية إنكار سيبويه لذلك، يقول ما نصه: (والإِسكان أَصحُّ في النَّقل وأكثر في الأَداء. وهو الذي أَختاره وآخذ به). إلى أَنْ قال: (وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأَفشى في اللغة والأَقيس في العربية، بل على الأَثبت في الأثر والأَصح في النقل والروايةُ إذا ثبتت عندهم لا يردُّها قياس عربية ولا فُشُوُّ لغة لأَنَّ القراءة سُنَّة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها) اهـ.

وقولهم في ذلك الضابط: «**وصحَّ إسناده**» يريدون به أَنْ يَروي تلك القراءة عدلٌ ضابط عن مثله وهكذا إلى الرسول ﷺ من غير شذوذ ولا علة قادحة.

بل شرطوا فوق هذا أَنْ تكون الرواية مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط، ولا مما شذَّ به بعضهم.

والمحقق ابن الجزري (ت 833 هـ) يشترط التواتر ويصرّح به في هذا الضابط، ويعتبر أنَّ ما اشتهر واستفاض موافقاً الرسم والعربية في قوة المتواتر في القطع بقرآنيته، وإن كان غير متواتر.

منطوق هذا الضابط ومفهومه: يدل هذا الضابط بمنطوقه، على أَنَّ كل قراءة اجتمع فيها هذه الأركان الثلاثة يحكم بقبولها، بل لقد حكموا بكفر من جحدها، سواء أكانت تلك القراءة مروية عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة؛ أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

ويدلّ هذا الضابط بمفهومه على أَنَّ كل قراءة لم تتوافر فيها هذه الأركان الثلاثة يُحْكَم بعدم قبولها، وبعدم كفر من يجحدها، سواء أكانت هذه القراءة مروية عن الأئمة السبعة أم عن غيرهم، ولو كان أكبر منهم مقاماً وأعظم شأناً، هذا هو الصحيح عند أئمة التَّحقيق من السلف والخلف، كما صرح به: الدَّاني (ت 444 هـ) ومكي(ت437 هـ)[1]، والمهدوي(ت 440 هـ)[2]، وأبو شامة (ت 665 هـ)[3]، وناهيك بهؤلاء الأربعة أنَّهم أئمة في قراءات القرآن وعلوم القرآن.

ثمَ إنَّ مفهوم هذا الضابط المحكوم عليه بما ترى تنضوي تحته بضع صُوَر يخالف بعضها حكم بعض تفصيلاً، وإنْ اشتركت كلها في الحكم عليها إجمالاً بعدم قبولها كما علمت.

ذلك أَنَّ الضابط المذكور يصدق مفهومه بنفي الأركان الثلاثة، ويصدق بنفي واحد واثنين منها. ولكل حالة حكم خاصٌ تَعْلَمُه من عبارة الإمام مَكّي بن أبي طالب

(1) هو: مكي بن أبي طالب القيرواني القيسي المقرىء صاحب التآليف الكثيرة في علوم القرآن والعربية. توفي سنة (437هـ).

(2) هو: أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي: نحوي مقرىء مُفسِّر له تفسير: «**التفصيل الجامع لعلوم التنزيل**» مفقود، ومختصره «**التحصيل**» يقوم بتحقيقه محمد يوسف الشربجي. توفي المهدوي سنة 440هـ.

(3) «**المرشد الوجيز**» ص: 174.

(ت 437 هـ) التي نسوقها إليك ونصها: (فإنْ سأل سائل: فما الذي يقبل من القراءات الآن فيقرأ به؟ وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟ وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به؟ فالجواب أنَّ جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم يُقرأ به اليوم: وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهنَّ: أَن يُنقل عن الثقات عن النبي ﷺ؛ ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً؛ ويكون موافقاً لخط المصحف؛ فإذا اجتمع فيه هذه الخلال الثلاث قُرىء به وقُطع على تعينه وصحته وصدقه، لأنَّه أُخذ عن إجماع من جهة موافقته خط المصحف، وكفر من جحده).

قال: (والقسم الثاني: ما صحَّ نقله عن الآحاد؛ وصحَّ وجهه في العربية؛ وخالفَ لفظُه خط المصحف؛ فهذا يُقبل ولا يُقرأ به لِعِلَّتَيْن:

إحداهما: أَنَّه لم يُؤخذ عن إِجماع، إِنَّما أُخذ بأَخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يُقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أَنَّه مخالف لما قد أُجمع عليه فلا يقطع على تعينه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يكفر من جحده، ولبئس ما صنع إذْ جحده).

قال: (والقسم الثالث: هو ما نَقَلَهُ غيرُ ثقة؛ أَو نقلَهُ ثِقَةٌ ولا وجه له في العربية؛ فهذا لا يقبل وإنْ وافق خط المصحف).

قال: (ولكل صنف من هذه الأَقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً)[1] اهـ.

ثم انبرى **المُحَقِّق** ابن الجزري (ت 833 هـ) لذاك التمثيل الذي تركه مكيٌّ اختصاراً فقال: (مثال القسم الأول: (ملك) و(مالك) و(يخدعونَ) و(يخادعون) و(أَوصى) و(وصى) و(يطوَّعَ) و(تطوّع) ونحو ذلك من القراءات المشهورة.

ومثال الثاني: قراءةُ ابن مسعود وأَبي الدرداء: «والذكر والأنثى» في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: 3] بحذف لفظ: (ما خَلَقَ).

وقراءةُ ابن عباس: «وكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذ كُلَّ سَفِينَةٍ صالحةٍ غَصْباً»، بإبدال

(1) **«الإبانة عن معاني القراءات»** لمكي ص: 39 – 40.

كلمة (أمام) من كلمة (وراء)، وبزيادة كلمة (صالحة).

«وأَما الغُلامُ فكانَ كافراً» بزيادة كلمة «كافراً» ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات).

إلى أَنْ قال: (ومثال القسم الثالث: مما نقله غير ثقة كثيرٌ كما في كتب الشَّواذ مما غالب إسناده ضعيف كقراءة محمد بن عبد الرحمٰن بن السميفع وأَبي السّمّال وغيرهما في (ننحيك) ـ بالحاء المهملة ـ في الآية [79] من سورة الكهف. و(نُنَجِيْكَ بِبَدَنِكَ) بالجيم المعجمة: «ولمنْ خَلْفَكَ آيةً» بفتح اللام أي من قوله (خلْفكَ) بسكونها. وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أَبي حنيفة رضي الله عنه والتي جمعها أَبو الفضل محمد بن جعفرِ الخزاعي[1] ونقلها عنه أَبو القاسم الهذلي وغيره: «أَنَّما يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ» برفع الهاء ونصب الهمزة، يعنى: برفع لفظ الجلالة ونصب لفظ العلماء. وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه فتكلّف توجيهها، فإنَّها لا أَصل لها، وإِنَّ أبا حنيفة لبريءٌ منها.

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ـ ولا يصدر هذا إلَّا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط ـ يعرفه الأئمة المحقّقون والحفَّاظ الضابطون، وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد. وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: «مَعَائِشَ» بالهمز).

ثم قال: (ويدخل في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخّرين مِنْ شُرَّاحِ الشاطبية في وقف حمزة نحو: «أَسْمَايهِمْ، وَأُولِيكَ» بياء خالصة.

ونحو: «شُرَكَاوهمْ ، وأَحِبَّاوهم» بواو خالصة.

ونحو: «بَدَاكُمْ ، وَاخَاهُ» بألف خالصة.

ونحو: «رَا» في (رَأَى) ، و«ترى» في (تَرَاءى)، و«اشْمزَّت» في (اشمأزَّتْ)، و«فادَّارَتُمْ» في (فَادَّارَأْتُمْ) بحذف الهمزة في ذلك كله ممّا يسمّونه التخفيف الرسمي ولا يجوز في وجه من وجوه العربية، فإِنَّه إمَّا أَنْ يكون منقولاً عن ثقة ـ ولا سبيل إلى

(1) قال السيوطي: «كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له» **الإتقان** 1/ 262.

ذلك ـ فهو مما لا يقبل، إذْ لا وجه له. وإمَّا أَنْ يكون منقولاً عن غير ثقة؛ فمَنْعُه أَحْرَى ورَدُّه أَولى. مع أَنِّي تتبّعت ذلك فلم أجده منصوصاً لحمزة لا بطريق صحيحة ولا ضعيفة).

ثم قال: (ويبقى قسم مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم ولم يُنْقَل ألبتَّة. فهذا ردُّه أحق، ومنعه أَشد؛ ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر. وقد ذُكِر جواز ذلك عن محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي المقرىء النحوي (ت 354 هـ) وكان بعد الثلاثمائة. قال الإمام أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم (ت 349 هـ) في كتابه «**البيان**»: (وقد نَبَغَ نابغٌ[1] في عصرنا فزعم أَنَّ كل ما صحَّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها. فابتدع بدعة ضلَّ بها قصد السبيل).

قلتُ[2]: (وقد عُقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقرَّاء، وأجمعوا على منعه، وأوقفَ للضَّرب، ورجع، وكُتب عليه محضر بذلك. كما ذكره الحافظ أَبو بكر الخطيب (ت 463 هـ) في «تاريخ بغداد»، وأشرنا إليه في الطبقات)[3] اهـ.

قال صاحب «**الكواكب الدرية**» نقلاً عن المحقق ابن الجزري ما نصه: (قولنا: «وصحَّ سندها» نعني به أَن يروي تلك القراءة العدلُ الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضَّابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أَو مما شذَّ به بعضهم.

وقد شرط بعض المتأخرين التواتُر في هذا الركن ولم يكتف بصحة السند وزعم أَنَّ القرآن لا يثبت إلا بالتواتر. وأَنَّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن. وهذا مِمَّا لا يخفى ما فيه، فإنَّ التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين الآخرين من موافقة

---

(1) يعني به: ابن شَنَبُوذ، محمد بن أحمد بن أيوب (ت 328 هـ)، انظر «**غاية النهاية في طبقات القراء**» لابن الجزري 2/ 52».

(2) القائل: ابن الجزري.

(3) انظر «**النشر**» لابن الجزري 1/ 14 – 15، و«**غاية النهاية في طبقات القراء**» له 2/ 52.

الرسم وغيره. إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النَّبي ﷺ وجب قبوله وقُطع بكونه قرآناً، سواء وافق الرسم أم خالفه» اهـ.

أنواع القراءات من حيث السند:

ينقل السيوطي عن ابن الجزري أن أنواع القراءات ستة:

الأول المتواتر: وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم.

مثاله: ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة. وهذا هو الغالب في القراءات.

الثاني المشهور: هو ما صحَّ سنده بأَنْ رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافق العربية، ووافق أحد المصاحف العثمانية، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء فلم يعدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ، إلَّا أَنَّه لم يبلغ درجة المتواتر.

مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض. ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين «**التيسير**» للدَّاني، و«**الشاطبية**»، و«**طيّبة النشر في القراءات العشر**». وهذان النوعان هما اللذان يُقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما، ولا يجوز إنكار شيء منهما.

الثالث الآحاد: ما صحَّ سنده، وخالف الرسم أَو العربية أَو لم يشتهر الاشتهار المذكور. وهذا النوع لا يُقرأ به ولا يجب اعتقاده. من ذلك ما أَخرجه الحاكم من طريق عاصم الجَحْدري، عن أَبي بَكرة، أَنَّ النَّبي ﷺ قرأ: «مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيَّ حِسَان»[1].

ومنه قراءة: «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِن أَنْفَسِكُمْ» بفتح الفاء[2].

---

(1) القراءة المتواترة ﴿عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: 76]. والحديث المذكور أخرجه الحاكم في «المستدرك» [2/ 250] وصحّحه وتعقبه الذهبي بأن في سنده انقطاعاً.

(2) القراءة المتواترة: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: 128] بضم الفاء، والقراءة المذكورة هنا منقولة عن ابن عباس كما في «المستدرك للحاكم» 2/ 240.

الرابع الشاذُّ: وهو ما لم يصح سنده، كقراءة محمد بن عبد الرحمن بن السَّمَيْفَع: «فَالْيَوْمَ نُنَحِّيك بِبَدَنِكَ» ـ بالحاء المهملة ـ «لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَفَكَ آيَةً» بفتح اللام من كلمة «خَلْفِك».

الخامس الموضوع: وهو ما نسب إلى قائله من غير أَصل.

مثال ذلك القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزاعي، ونسبها إلى أبي حنيفة، وقد سبق الكلام عليها في شرح الضابط الآنف.

النوع السادس: ما يشبه المُدْرَج من أَنواع الحديث. وهو ما زِيدَ في القراءات على وجه التفسير؛ كقراءة سعد بن أبي وقاص: «وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُختٌ مِنْ أُمٍ» بزيادة لفظ: «من أُمٍ» أخرجها سعيد بن منصور.

وقراءة: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ في مَوَاسِمِ الْحَجِّ»[1] بزيادة لفظ: «في مواسم الحجِّ».

وقراءة ابن الزبير: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ، ويَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، ويَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، ويَسْتَعِينُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُم» بزيادة لفظ: «وَيَسْتَعِينُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ».

وإِنَّما كان شبيهاً بالمُدْرج ولم يكن مُدْرَجاً، لأَنَّه وقع خلافٌ فيه. قال عمرو رضي الله عنه[2]: «فما أدري أَكانت قراءاته ـ يعني: ابن الزبير ـ أم فسَّر» أخرجه سعيد ابن منصور، وأخرجه ابن الأنباري وجزم بأَنَّه تفسير.

وكان الحسن يقرأ: «وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا، الْوُرُودَ: الدُّخُولُ» قال ابن الأنباري: «قولهِ: الورود الدخول»، تفسير من الحسن لمعنى الورود. وغلط فيه بعض الرواة فأَدخله في القرآن.

---

(1) أخرجه البخاري رقم (1681) في التفسير [البقرة: 198].

(2) هو ابن دينار الراوي عن ابن الزبير، وانظر **«الدر المنثور»** 2/ 61 – 62.

قال ابن الجزري في آخر كلامه: «وربما كانوا يُدخلون التَّفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً، لأنَّهم مُحَقِّقون لما تلقوه عن رسول الله ﷺ قرآناً. فهم آمِنُون من الالتباس» انتهى بِتَصَرُّف تبعنا فيه صاحب «**الكواكب الدرية**»[1] لذلك أمر الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه (ت 36 هـ) الصحابة بتجريد المصاحف من هذه التفسيرات، واشتهر عنه هذه العبارة: «جرِّدوا المصاحف».

تواتر القرآن:

يقول الإمام الغزالي (ت 505 هـ) في «**المستصفى**» ما نصّه (حَدُّ الكتاب ما نُقل إلينا بين دفَّتي المصحف على الأَحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً. ونعني بالكتاب القرآن المنزل. وقيَّدناه بالمصحف لأنَّ الصحابة بالغوا في الاحتياط في نقله، حتى كرهوا التعاشير والنقط وأمروا بالتَّجريد؛ كيلا يختلط بالقرآن غيره؛ ونقل إلينا متواتراً فنعلم أَنَّ المكتوب في المصحف المتَّفق عليه هو القرآن، وأنَّ ما هو خارج عنه فليس منه؛ إذْ يستحيل في العرف والعادة مع توافر الدواعي على حفظه أَنْ يُهمل بعضه فلا يُنقل، أَو يُخلط به ما ليس منه).

ويقول محبّ الله بن عبد الشكور البهاري (ت 1119 هـ) صاحبُ «**مُسَلَّم الثُّبُوت**» وشارحه ما نصه: (ما نُقل آحاداً فليس بقرآن قطعاً؛ ولم يعرف عليه خلاف لواحد من أَهل المذاهب، واستدلّ بأَنَّ القرآن مما تتوافر الدواعي على نقله، لتضمنّه التحدي، ولأنَّه أَصل الأَحكام، باعتبار المعنى والنَّظم جميعاً، حتى تعلق بنظمه أَحكام كثيرة، ولأنَّه يُتبرك به في كل عصر بالقراءة والكتابة، ولذا علم جهد الصحابة في حفظه بالتواتر القاطع. وكل ما تتوافر دواعي نقله، ينقل متواتراً عادة. فوجوده ملزوم التواتر عند الكل عادة، فإذا انتفى اللاَّزم وهو التواتر، انتفى الملزوم قطعاً. والمنقول آحاداً؛ ليس متواتراً فليس قرآناً» اهـ.

ويقول الحافظ جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) في «**الإتقان**» ما نصّه: (لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أَنْ يكون متواتراً في أَصله وأَجزائه. وأَما في محلّه ووضعه وترتيبه، فكذلك عند محققي أَهل السنَّة، للقطع بأَنَّ العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله، لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط

(1) قارن «**بالإتقان**» 1/ 241 – 243. النوع الثاني والعشرون إلى السابع والعشرين.

المستقيم؛ مما تتوافر الدواعي على نقل جُمَله وتفاصيله، فما نُقِل آحاداً ولم يتواتر يُقطع بأَنَّه ليس من القرآن قطعاً.

وذهب كثير من الأُصوليين إلى أَنَّ التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أَصله. وليس بشرطٍ في محلِّه ووضعه وترتيبه. بل يكثر فيها نقل الآحاد.

قيل: وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي في إثبات البسملة من كل سورة.

وردَّ هذا المذهب بأَنَّ الدليل السابق يقتضي التواترَ في الجميع، ولأَنَّه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المكرَّر، وثبوت كثير مما ليس بقرآن منه:

أَمَّا الأَول: فلأَنَّا لو لم نشترط التواتر في المحل، جاز أَلَّا يتواتر كثير من المكرّرات الواقعة في القرآن. مثل: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمٰن: 13][1].

وأَمَّا الثاني: فلأَنَّه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل، جاز إِثبات ذلك البعض في الموضع بنقل الآحاد.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني (ت 405 هـ) في «**الانتصار**»: ذهب قوم من الفُقهاء والمُتَكلِّمين إلى إِثبات قرآنٍ حكماً لا علماً بخبر الواحد دون الاستفاضة. وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه. وقال قوم من المتكلمين: إِنَّه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إِثبات قراءة وأَوجُهٍ وأَحرف، إذا كانت تلك الأَوجه صواباً في العربية، وإِنْ لم يثبت أَنَّ النبيَّ ﷺ قرأَ بها. وأَبى ذلك أَهل الحق وأَنكروه وخطَّأوا من قال به. اهـ. كلام الباقِلاّني.

وقد بنى المالكيّةُ ـ وغيرُهم مِمَّن قال بإِنكار البسملة ـ قولهم على هذا الأَصل، وقرروا بأَنها لم تتواتر في أَوائل السور، وما لم يتواتر فليس بقرآن.

وأَجيب من قِبَلنا بمنع كونها لم تتواتر؛ فربَّ متواتر عند قوم دون آخرين، وفي وقت دون آخر. ويكفي في تواترها إِثباتها في مصاحف الصَّحابة فمن بعدهم بخطِّ المصحف مع منعهم أَنْ يُكتب في المصحف ما ليس منه، كـ: «أسماء السور، وآمين،

(1) حيث تكررت في سورة الرحمٰن في الآيات ذات الأرقام: (3، 16، 18، 21، 23، 25، 28، 30، 32، 34، 36، 38، 40، 42، 45، 47، 49، 51، 53، 55، 57، 59، 61، 63، 65، 67، 69، 71، 73، 75، 77).

والأَعشار» فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إِثباتها بخطّه من غير تمييز، لأنَّ ذلك يُحمل على اعتقاد كونها قرآناً. فيكونون مغرِّرين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآناً، وهذا ممَّا لا يجوز اعتقاده في الصحابة.

فإِنْ قيل: لعلَّها أُثبِتت للفصل بين السور.

أُجيب: بأَنَّ هذا فيه تغيير. ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل، ولو كانت له لكتبت بين براءة والأنفال، اهـ. كلام السيوطي[1].

وهذه النقول الثلاثة كافية في الموضوع كما ترى لأنَّ عبارتي «**المستصفى**» و«**مُسَلَّم الثبوت**» يقيمان الدليل واضحاً على تواتر القرآن، وإن اختلف طريقهما في الاستدلال، وعبارة السيوطي تذكر الخلاف في عموم هذا التواتر لما كان أَصلاً وغير أَصل، وتؤيد هذا العموم وترد على من قصر التواتر على أَصل القرآن دون محله ووضعه وترتيبه.

التحقيق تواتر القراءات العشر كلّها:

والتحقيق الذي يؤيده الدليل، هو أَنَّ القراءات العشر كلّها متواترة، وهو رأي المحقِّقين من الأُصوليين والقُرَّاء كـ: تاج الدين ابن السبكي (ت 771 هـ)، وابن الجزري (ت 833 هـ)، والنويري (ت 857 هـ)، بل هو رأي أَبي شامة (ت 665 هـ) في نقلٍ صحّحه الناقلون عنه، وجوَّزوا أَنْ يكون الرأي الآنف مدسوساً عليه، أَو قاله أَول أَمره ثمَّ رجع عنه بعد. ولعل من الصواب والحكمة أَنْ أَترك الكلام هنا للمحقق ابن الجزري (ت 833 هـ)، واضعاً للحق في نصابه، دافعاً للخطأ وشبهاته. ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: 14].

قال: رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «**منجد المقرئين**» ابتداء من الصفحة السابعة والخمسين ما نصه:

الفصل الثاني: في أَنَّ القراءات العشر متواترة فرشاً وأُصولاً، حال اجتماعهم وافتراقهم، وحلِّ مشكل ذلك.

---

(1) «**الإتقان**» 1/ 243 – 245. النوع الثاني والعشرون إلى السابع والعشرين.

اعلم أَنَّ العلماء بالغوا في ذلك نفياً وإثباتاً، وأَنا أَذكر أَقوال كلٍّ ثمَّ أُبين الحق من ذلك.

أَمَّا من قال بتواتر الفرش[1] دون الأُصول فابن الحاجب (ت 646 هـ)، قال في «**مختصر الأصول**» له: القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمدِّ والإِمالة وتخفيف الهمزة ونحوه اهـ.

فزعم أَنَّ المد والإِمالة وما أَشبه ذلك من الأُصول كالإِدغام، وترقيق الرَّاءات، وتفخيم اللاَّمات، ونقل الحركة، وتسهيل الهمزة، من قبيل الأَداء وأَنَّه غير متواتر. وهذا قول غير صحيح كما سنبينه.

وليت الإِمام ابن الحاجب (ت 646 هـ) أخلى كتابه من ذكر القراءات وتواترها، كما أَخلى غيره كتبهم منها. وإِذ قد ذكرها فليته لم يتعرَّض إلى ما كان من قبيل الأَداء. وإِذ قد تعرَّض فليته سكت عن التمثيل، فإِنَّه إِذا ثبت أَنَّ شيئاً من القراءات من قبيل الأَداء لم يكن متواتراً عن النبي ﷺ، كتقسيم وقف حمزة وهشام وأَنواع تسهيله، فإِنَّه وإِنْ تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن رسول الله ﷺ فلم يتواتر أَنَّه وقف على موضع بخمسين وجهاً ولا بعشرين ولا بنحو ذلك. وإِنَّما إِنْ صحَّ شيء منها فَوَجْهٌ، والباقي لا شك أَنَّه من قبيل الأداء[2].

ولما قال ابن السبكي (ت 771هـ) في كتابه «**جمع الجوامع**»: (والسبع متواترة، قيل: فيما ليس من قبيل الأداء كـ: المد، والإِمالة ، وتخفيف الهمز، ونحوه).

وسُئِل عن زيادته على ابن الحاجب «قيل» المقتضية لاختياره أَنَّ ما هو من قبيل الأَداء كالمد والإِمالة إلى آخره متواتر.

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «**منع الموانع**»: (اعلم أَنَّ السبع متواترة، والمدَّ متواتر، والإِمالة متواترة، كل هذا بيِّن لا شك فيه. وقول ابن الحاجب: «فيما ليس من قبيل

(1) يراد بالفَرش الجزئيات التي يقع الخلاف في قراءتها ولا يقاس عليها. كقراءة «**يَخدَعُونَ**» في سورة البقرة لا يقاس عليها ما جاء في سورة النساء من كلمة «**يُخَادِعُونَ الله**» مع أنَّ الخلاف وقع في قراءة الأولى.
ويراد بالأُصول الكليات التي تندرج تحتها جميع الجزئيات المتماثلة، كقواعد المد والهمزة والإمالة [م].

(2) لعلك فهمت أنَّ مرادهم بكلمة: «**من قبيل الأداء**» ما يتصل بتقدير الأُصول المتواترة. مثلاً المدُّ للهمز أصل جاء متواتراً. أما تقديره بأربع حركات أو ست فليس بمتواتر، لأنَّه لا يسهل ضبطه. وقيل فيه بالتواتر أيضاً [م].

الأَداء» صحيح لو تجرَّد عن قوله: كالمدِّ والإمالة، لكن تمثيله بهما أَوجب فساده كما سنوضحه من بعد، فلذلك قلنا: «قيل» ليتبين أَنَّ القول بأَنَّ المد والإِمالة والتخفيف غير متواترة ضعيف عندنا، بل هي متواترة.

ثمَّ أَخذ يذكر المد والإِمالة والتخفيف ـ إلى أَن قال ـ: فإذا عرفت ذلك فكلامنا قاض بتواتر السبع. ومن السبع مطلق المد والإِمالة وتخفيف الهمز بلا شك.

القُرَّاء

القُرَّاء: جمع قارىء وهو في اللغة اسم فاعِل مِنْ قَرَأَ.

ويطلق في الاصطلاح على إِمام من الأَئمة المعروفين الذين تنسب إليهم القراءات السابقة، وقد سردنا عليك أَسماءهم. ونتحفك هنا بنبذة قصيرة عن كل واحد من مشهوريهم وعن بعض من اشتهر بالرواية عنه، لتطَّلع على لمحة من فضلهم، ولتتَّصل اتصالاً علمياً بهذه الفئة الكريمة التي لها هذا الأَثر الرائع في المحافظة على أَداء القرآن الكريم بتلك الطرق المدوِّية في جميع أَنحاء العالم الإِسلامي مدى تلك القرون الطويلة.

ونحن لا نريد بهذه الكلمات استقصاء تاريخهم ولا الأَدوار التي مرَّت على قراءاتهم، فذلك شوط واسع. أَفرده بالتأليف جماعة، منهم: الذهبي (ت 748 هـ) في «**معرفة القُراء الكبار على الطبقات والأعصار**»، وابن الجزري (ت 833 هـ) في «**غاية النهاية في طبقات القراء**»[1].

القُرّاء السبعة رحمهم الله:

1 ـ ابن عامر: اسمه عبد الله اليحصُبِي، نسبة إلى يَحصُب، وهو فَخِذٌ من حِمْير، ويكنى أَبا نعيم، وأَبا عمران. وهو تابعي جليل، لقي: واثلة بن الأَسقَع والنُّعمان بن بشير، وقد أَخذ القراءة عن المغيرة بن أَبي شهاب المخزومي، عن عثمان ابن عفان، عن رسول الله ﷺ.

(1) «**طبقات القراء**» لابن الجزري عُني بطبع هذا الكتاب ونشره المستشرق الألماني (ج. برجستراسر). وأما كتاب الذهبي المُسمّى «**بمعرفة القراء الكبار**» فقد طبع بتحقيق سَيِّد جاد الحق في مصر، ثم بتحقيق الدكتور بشار معروف والشيخ شعيب الأرناؤوط بمؤسسة الرسالة ببيروت.

وقيل إنه قرأ على عثمان نفسه.

وقد توفي بدمشق سنة 118 ثماني عشر ومائة للهجرة.

وقد اشتهر برواية قراءته: هِشَامُ، وابنُ ذَكْوَان، ولكن بواسطة أَصحابه.

فأما هشام: فهو ابن عَمّار بن نصير، أبو الوليد السُلمي الدمشقي، أَخذ القراءة عن: عِراك بن خالد المزي، عن يحيى بن الحارث الذَّماري، عن ابن عامر، وكان هشام قاضياً فقيهاً محدِّثاً ثقةً ضابطاً، توفي بدمشق سنة 245 خمس وأربعين ومائتين للهجرة.

وأَما ابن ذَكْوان: فهو أَبو محمد عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي، الدمشقي. أَخذ القراءة عن أَيوب بن تميم، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن ابن عامر. يقول أَبو زرعة فيه: «إِنَّه الحافظ الدمشقي، لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمن ابن ذكوان عندي أقرأ منه». توفي سنة 242 اثنين وأربعين ومائتين للهجرة. وفي ابن عامر وراوِيَهْ يقول صاحب «**الشاطبية**»:

وأَما دِمَشقُ الشامِ دَارُ ابْنِ عامرٍ ... فتلكَ بِعَبدِ اللهِ طَابَتْ مُحَلَّلاَ
هشامٌ، وعبدُ الله، وهو انتسابُهُ ... لِذَكْوانَ بالإِسْنادِ عنهُ تَنَقَّلاَ

2 ـ **ابن كثير**: هو أَبو محمد، أَو أَبو معبد، عبد الله بن كثير الداري. كان إِمام النَّاس في القراءة بمكة، تحفُّه السكينة ويحوطه الوقار. لقي من الصحابة: عبد الله بن الزبير، وأَبا أَيوب الأَنصاري، وأَنس بن مالك. وروى عن مجاهد عن ابن عباس عن أُبيٍّ بن كعب عن رسول الله ﷺ. وقرأ على عبد الله بن السائب المخزومي. وقرأ عبد الله هذا على أُبيٍّ بن كعب وعمر بن الخطاب. وكِلاهما قرأ على رسول الله ﷺ. وتوفي سنة 120 عشرين ومائة للهجرة، بمكة المكرمة.

وقد اشتهر بالرواية عنه ـ ولكن بواسطة أصحابه ـ: الْبَزِّيُّ وقُنْبُلٌ.

أما الْبَزِّيُّ: فهو أَبو الحسن أَحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أَبي بَزَّة. فالبزي نسبة إلى بَزَّة هذا وهو جدُّه الأَعلى. كان إِماماً ضابطاً ثقة انتهت إليه مشيخة الإِقراء بمكة، روى عن عكرمة بن سليمان، عن شبل بن عباد وإِسماعيل ابن عبد الله بن قسطنطين، عن ابن كثير. وكان إِمام المسجد الحرام ومقرئه ومؤذنه.

توفي سنة (250) خمسين ومائتين للهجرة.

وأَما قُنْبُل: فهو محمد بن عبد الرحمٰن بن خالد بن محمد المخزومي المكي، يكنى: أَبا عمر، ويلقب بقنبل لشدته[1]. كان إِماماً في القراءة ضابطاً ثقةً يؤمه الناس من أَقطار الأرض. أَخذ القراءة عن أَبي الحسن أحمد القواس عن وهب، عن المقسط، عن شبل ومعروف، وكلاهما قرأَ على ابن كثير. توفي سنة 291 إحدى وتسعين ومائتين للهجرة.

وفي ابن كثير وراوييه يقول صاحب «**الشاطبية**»:

ومكةُ عبدُ الله فيها مُقَامُهُ هو ابنُ كثيرٍ كاثِرُ القوْم مُعْتَلاَ
روى أَحمدُ البزّي له ومحمدٌ عَلَى سَنَدٍ وَهْوَ الملقَّبُ قُنْبُلا

3 ـ عاصم: هو أَبو بكر عاصم بن أَبي النَّجُود الأَسدي. والنَّجُود ـ بفتح النون وضم الجيم ـ مأخوذ من نجدت الثياب إذا سويت بعضها ببعض. كان قارئاً متقناً، آية في التحرير والإِتقان والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن. قرأَ على زِرّ بن حبيش على عبد الله بن مسعود على رسول الله ﷺ. وقرأ أيضاً على أَبي عبد الرحمن عبد الله ابن حبيب السلمي، مُعَلّم الحسن والحسين. وقرأ عبد الرحمن هذا على الإِمام عليٍّ، وأخذ الإِمام عليٌّ قراءته عن رسول الله ﷺ. توفي بالكوفة أَو بالسَّماوة سنة 127 سبع وعشرين ومائة هجرية.

روى عنه شُعْبَةُ وحَفص، كلاهما بدون واسطة.

أَما شُعْبَة: فهو المشهور بابن عيَّاش بن سالم الأَسدي، وقيل: اسمه محمد، وقيل: مطرق، ويكنى أَبا بكر لأنَّ شعبة اسم مشترك بينه وبين أَبي بسطام شُعبة بن الحجَّاج البصري. كان إِماماً عالماً كبيراً. توفي بالكوفة سنة 193 ثلاث وتسعين ومائة هجرية.

وأَما حفص: فهو أَبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة البزَّاز، كان ربيب

(1) قُنْبُل كقُنْفُذ: الغلامُ الحادُّ الرأس الخفيف الروح. ذلك أصل معناه. ثم سمي به محمد بن عبد الرحمٰن القارىء. انظر القاموس.

عاصم: تربّى في حُجْرِه، وقرأ عليه، وتعلَّم منه كما يتعلم الصبيُّ مِنْ مُعلِّمه، فلا جرم كان أَدقَّ إتقاناً من شُعبة. توفي سنة 180 ثمانين ومائة هجرية.

وفي عاصم وراوِيَيْه يقول صاحب «**الشاطبية**»:

وبالكوفة الغرَّاء منهم ثلاثةٌ ... أَذاعُوا فقد ضاعت شذى وقُرُنْفُلا
فأما أَبو بكر وعاصِمٌ اسمهُ ... فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ المبَرِّزُ أَفْضلاَ
وذاكَ ابنُ عَيَّاشٍ أَبو بكرٍ الرِّضا ... وحَفْصٌ وبالإِتقانِ كانَ مُفَضَّلاَ

4 ـ أَبو عمرو: هو أَبو عمرو زَبَّان بن العلاء عمَّار البَّصري. كان من أَعلم النَّاس بالقراءة مع صدق وأَمانة وثقة في الدين. روى عن: مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن أُبي بن كعب، عن رسول اللهﷺ.

وقرأ على جماعة منهم: أبو جعفر يزيد بن القَعْقَاعِ، والحسن البصري. وقرأَ الحسن على حطان وأَبي العالية. وقرأَ أَبو العالية على عمر بن الخطاب. توفي سنة (154) أربع وخمسين ومائة هجرية.

وممن اشتهر بالرواية عنه: الدُّوري والسُّوسِي، ولكن بواسطة اليزيدي أَبي محمد يحيى بن المبارك العدوي المتوفى سنة (202) اثنتين ومائتين هجرية.

وسُمِّيَ باليزِيدِيِّ نسبة إلى يزيد بن منصور خال الخليفة المهدي، لأَنَّه كان يُؤدِّب ولده.

أَما الدُّوري: فهو أَبو عمر حفص بن عمر المقرىء الضرير، ولقِّب بالدُّوري نسبة إلى الدور، وهو موضع بالجانب الشرقي من بغداد، كان ثقة ضابطاً؛ أَول من جمع القراءات. روى عن اليزيدي عن أَبي عمرو. وتوفي سنة (246) ست وأربعين ومائتين هجرية.

وأَمَّا السُّوسي: فهو أَبو شُعيب صالح بن زياد، روى عن اليزيدي، عن أَبي عمرو وكان ثقة ضابطاً. توفي سنة (261 إحدى وستين ومائتين هجرية).

وفي أَبي عمرو وراوييه يقول صاحب «**الشاطبية**»:

وَأَمَّا الإِمَامُ الْمَازِنيُّ صَرِيحُهُمْ ... أَبُو عَمْرو الْبَصْري فَوَالِدُهُ الْعَلا

أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِي سَيْبَهُ فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلَّلاَ
أَبُو عُمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلاَ

5 ـ حمزة: هو أَبو عُمَارَة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، مولى عِكْرِمة بن ربيع التَّيْمِي. قرأ على أُبي محمد سليمان بن مهران الأَعمش، على يحيى بن وَثَّاب، على زرٍّ بن حُبيش، على: عثمان، وعلي، وابن مسعود؛ على النبي ﷺ.

كان ورعاً عالماً بكتاب الله، مجوِّداً له عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث. توفي بحلوان سنة 156 ست وخمسين ومائة هجرية.

وممّن اشتهر بالرواية عنه: خَلَف وخلّاد، لكن بواسطة أبي عيسى سُلَيم بن عيسى الحنفي الكوفي المتوفى سنة 188 ثمان وثمانين ومئة للهجرة.

أَمَّا خلَف: فهو أَبو محمد خَلَف بن هشام بن طالب بن البزار. كان زاهداً عابداً. روى عن سليم بن عيسى الحنفي عن حمزة. وتوفي سنة (229) تسع وعشرين ومائتين هجرية.

وأَمَّا خلاَّد: فهو أَبو عيسى خلاَّد بن خالد الأَحوَل الصيرفي. روى عن سليم بن عيسى عن حمزة. وكان أَضبط أَصحاب سليم وأَجلهم عرفاناً وتحقيقاً. توفي بالكوفة سنة (220) عشرين ومائتين للهجرة.

وفي ذلك يقول صاحب «**الشاطبية**»:

وَحَمْزَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِماماً، صَبوراً، لِلْقُرَانِ مُرَتِّلاَ
روى خَلَفٌ عنه وخلاَّدٌ الَّذِي رواهُ سُلَيْمٌ مُتْقِناً وَمُحَصِّلاَ

6 ـ نافع: هو أَبو رُوَيْم نافع بن عبد الرحمن بن أَبي نُعَيْم المدني. أَخذ القراءة عن أَبي جعفر القارىء وعن سبعين من التابعين، وهم أخذوا عن: عبد الله بن عباس، وأَبي هريرة؛ عن أُبي بن كعب، عن رسول الله ﷺ. وانتهت إليه رياسة الإِقراء بالمدينة المنورة. توفي سنة 169 تسع وستين ومائة هجرية.

وممّن اشتهر بالرواية عنه: قَالُونَ وَوَرْش:

أَما قَالُون: فهو أَبو موسى عيسى بن مِينا النَّحْوي. ولُقِّبَ بقالون لجودة قراءته، لأنَّ قالون معناه الجيِّد في أَصل وضعها، قرأ على نافع واختصَّ به كثيراً، وقال: قرأتُ

على نافع غير مرة، وكتبت عنه. توفي سنة 220 عشرين ومائتين هجرية.

وأَمَّا وَرْش: فهو عثمان بن سعيد المصري، يكنى أَبا سعيد، ويلقَّب بوَرْش لشدة بياضه[1]. رحل إلى المدينة فقرأ على نافع ختمات سنة 155 خمس وخمسين ومائة، ثمَّ رجع إلى مصر فانتهت إليه رياسة الإقراء بها، وكان حسن الصوت جيد القراءة. توفي سنة 197 سبع وتسعين ومائة هجرية.

وفي ذلك يقول صاحب «**الشاطبية**»:

فأَمَّا الْكرِيم السِّرّ في الطِّيب[2] نافعٌ ... فذاكَ الَّذِي اختار الْمَدِينَةَ مَنْزِلاَ
وَقَالونَ عيسى ثمْ عثمان وَرْشُهُم ... بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تأَثَّلاَ

7 ـ الكسائي: هو: أَبو الحسن علي بن حمزة الكسائي النَّحْوي. لقِّب بالكسائي لأَنَّه كان في الإِحرام لابساً كساءً. قال أَبو بكر الأَنباري: اجتمعَت في الكسائي أُمور: كان أَعلم النَّاس بالنحو، وأَوحدهم بالغريب، وكان أَوحد النَّاس بالقرآن، فكانوا يكثرون عليه، حتى يُضطر أَنْ يجلس على الكرسي ويتلو القرآن من أَوله إِلى آخره؛ وهم يسمعون منه ويضبطون عنه. توفي سنة 189 تسع وثمانين ومائة هجرية.

وقد اشتهر بالرواية عنه: أَبو الحارث والدوري.

أَمَّا أَبو الحارث: فهو الليث بن خالد المروزي. كان من أَجلاَّء أَصحاب الكسائي ثقة وضبطاً. توفي سنة 240 أربعين ومائتين هجرية.

وَأَمَّا الدُّوري: فهو أَبو عمر حفص بن عمر الدوري الذي أَلمعنا إِليه في الرواية عن أَبي عمرو.

وفي الكسائي وراويَيْه يقول صاحب «**الشاطبية**»:

وأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُه ... لِمَا كَانَ في الإحرامِ فيهِ تَسَرْبَلاَ
رَوَى لَيْثُهُمْ عنهُ أَبُو الْحَارِثِ الرِّضا ... وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِي وفي الذِّكْر قَدْ خَلاَ

---

(1) الوَرْشُ في أصل اللغة: يطلق على شيء يصنع من اللبن. فيصح أَنْ يضرب به المثل في البياض. انظر القاموس.

(2) يشير بهذه الكلمة إلى ما روي عنه أنَّه كان إذا تكلم يشم من فيه ريح المسك بسبب قراءة النبي ﷺ في فيه مناماً؛ كما أخبر نافع بذلك.

تمام القُرّاء العشرة

وهاك كلمة عن الثلاثة الذين إذا أُضيفوا إلى السبعة السابقين، تكمل بهم عدَّة القراء العشرة أصحاب القراءات العشر المعروفة، والتي سبق الكلام عليها قريباً.

8 ـ أَبو جعفر: هو يزيد بن القعقاع القارِّي، نسبة إلى موضع بالمدينة يسمى: «قارا». وقد سبق أَنَّه أَخذ عن: عبد الله بن عباس، وأَبي هريرة؛ عن أُبيٍّ بن كعب، عن رسول الله ﷺ. توفي أَبو جعفر سنة 130 ثلاثين ومائة هجرية. وكان تابعياً جليل القدر، رفيع المنزلة.

وقد اشتهر بالرواية عنه أَبو مُوسَى عِيسَى بن وَرْدَان الحَذَّاء، وأَبو الرّبيع سليمان ابن مسلم بن جَمَّاز.

أَما ابن وردان: فهو أبو موسى عيسى بن وردان، المدني، الحذَّاء، من أصحاب نافع في القراءة على أَبي جعفر. كان مقرئاً ضابطاً ثقة. وتوفي سنة 160 ستين ومائة هجرية.

وأَما ابن جَمَّاز: فهو أَبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَّاز. قرأَ على أَبي جعفر، وشيبة بن نصاحة، ونافع. وتوفي بعد سنة 170 سبعين ومائة هجرية بالمدينة المنورة.

9 ـ يعقوب: هو أَبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي. قرأ على أَبي المنذر سلاَّم بن سليمان الطويل. وقرأ سلاَّم على عاصم وعلى أَبي عمرو. توفي يعقوب سنة 205 خمس ومائتين هجرية.

وممن اشتهر بالرواية عنه: رَوْحُ بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكّل اللُّؤلؤي الملقب بِرُوَيْس وغيرهما.

أَمَّا رَوْحُ: فهو أَبو الحسن روْحُ بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم الهذلي النَّحْوي، قرأ على إِمام البصرة أَبي محمد يعقوب بن إِسحاق بن زيد بن عبد الله بن أَبي إِسحاق الحضرمي، وكان إِماماً جليلاً ثقة روى عنه البخاري وتوفي سنة 234 أربع

أو خمس وثلاثين ومائتين هجرية.

وأما رُوَيس: فهو أَبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، المعروف برويس. كان من أَحذق أَصحاب يعقوب. وتوفي بالبصرة سنة 238 ثمان وثلاثين ومائتين هجرية.

10 ـ خَلَفُ: هو أَبو محمد خَلَف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب. قرأ على سليم، عن حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى، وعلى أبي زيد سعيد بن أَوس الأَنصاري صاحب المفضَّل الضَّبي، وعلى أَبان العطار، وهم عن عاصم. وتوفي خَلَف سنة 229 تسع وعشرين ومائتين هجرية. كما سبق في ترجمة حمزة.

وممن اشتهر بالرواية عنه أَبو يعقوب إِسحاق بن إِبراهيم بن عثمان بن عبد الله، المَرْوزِي، ثمَّ البغدادي، الورَّاق، المتوفى سنة 286 ست وثمانين ومائتين هجرية.

وممن اشتهر بالرواية عنه أيضاً أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحدَّاد البغدادي المتوفى سنة 292 اثنتين أو ثلاث وتسعين ومائتين هجرية.

تمام القراء الأربعة عشر

وهاك كلمة مختصرة عن الأربعة الذين إِذا أُضيفوا إلى العشرة السابقين كمُلَت عدة القراء الأربعة عشر الذين تنسب إليهم القراءات المعروفة بالقراءات الأَربع عشرة.

11 ـ الحسن البصري: هو السيد الإِمام الحسن بن أَبي الحسن يسار أَبو سعيد البصري الغنيُّ بشهرته عن تعريفه. المتوفى سنة 110 عشر ومائة للهجرة.

12 ـ ابن محيصن: هو محمد بن عبد الرحمٰن السهمي المكي، قارىء أَهل مكة مع ابن كثير. المتوفى سنة 123 ثلاث وعشرين ومائة للهجرة.

13 ـ يحيى اليَزيدي: هو يحيى بن المبارك بن المغيرة الإِمام أَبو محمد العدوي البصري، المعروف باليَزيدي. المتوفى سنة 202 اثنتين ومائتين هجرية.

14 ـ الشَّنَّبوذي: هو محمد بن أَحمد بن إِبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون أَبو الفرج الشنبوذي الشطوي البغدادي. المتوفى سنة 388 ثمان وثمانين وثلاثمائة هجرية.

obeikandi.com

هؤلاء الأئمة هم الذين خدموا الأُمَّة والملَّة، وحافظوا على الكتاب والسنة، وفيهم يقول السيوطي في«**إتقانه**»: «ثمَّ لما اتَّسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، قام جهابذة الأُمة وبالغوا في الاجتهاد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعَزَوْا الوجوه والروايات، وميَّزوا الصحيح والمشهور والشاذ، بأُصول أَصَّلوها، وأَركان فصَّلوها.

فأَول من صنف في القراءات: أَبو عبيد القاسم بن سلاَّم (ت 224 هـ)، ثمَّ أَحمد ابن جبير الكوفي (ت 258 هـ)، ثمَّ إِسماعيل ابن إسحاق (ت 282 هـ) المالكي صاحب قالون، ثمَّ أبو جعفر بن جرير الطبري (ت 310 هـ)، ثمَّ أبو بكر محمد بن أَحمد بن عمر الداجوني (ت 324 هـ)، ثمَّ أبو بكر بن مجاهد (ت 324 هـ)، ثمَّ قام النَّاس في عصره وبعده بالتَّأليف في أَنواعها، جامعاً ومفرداً، موجزاً ومسهباً. وأَئمة القراءات لا تحصى.

وقد صنّف طبقاتهم حافظ الإسلام أَبو عبد الله الذهبي (ت 748 هـ)، ثمَّ حافظ القرآن أبو الخير بن الجزري (ت 833 هـ)[1]» أهـ.

نَسأَلُ الله تعالى أَن يغمُر الجميع بواسع رحماته، وأَنْ يجزيهم أَفضل الجزاء على خدمتهم لكتابه. آمين.

(1) كتاب الذهبي سمّاه: «**معرفة القراء الكبار**» وكتاب ابن الجزري سمّاه: «**غاية النهاية في طبقات القراء**». وانظر «**الإتقان**» 1/ 230 - 231. النوع العشرون في معرفة حفاظه ورواته.

obeikandl.com

حكم ما وراء العشر:

وقع الخلاف أيضاً في القراءات الأربع التي تزيد على العشر وتكمِّل الأربع عشرة:

فالتحقيق الذي ذهب إليه أبو الخير ابن الجزري (ت 833 هـ)، من أَنَّ القراءات العشر التي بين أَيدينا اليوم متواترة دون غيرها. قال في «**منجد المقرئين**»[1] ما يفيد أَنَّ الذي جمع في زمننا هذه الأَركان الثلاثة ـ أي: في ذلك الضابط المشهور مع ملاحظة إبدال شرط صحة الإسناد بتواتره ـ هو قراءة الأَئمة العشرة التي أَجمع النَّاس على تلقِّيها بالقبول. أَخذها الخَلف عن السلف إِلى أَنْ وصلت إِلى زماننا. فقراءة أَحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعاً بها. أَما قول من قال: إِنَّ القراءات المتواترة لا حدَّ لها فإِنْ أَراد القراءات المعروفة في زماننا فغير صحيح؛ لأَنَّه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء القراءات العشر. وإِنْ أَراد ما يشمل قراءات الصدر الأَول فمحتمل.

ثمَّ إِنَّ غير المتواتر من القراءة على قسمين:

القسم الأول: ما صحَّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إِلى منتهاه، ووافق العربية والرسم. وهذا ضربان:

ـ **ضرب استفاض نقله وتلقته الأمة بالقبول**، كما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المعتبرة أو كمراتب القراء في المدِّ ونحو ذلك، فهذا صحيح مقطوع به وبأَنَّه منزل من عند الله على النبي ﷺ من الأَحرف السبعة. وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة وإِنْ لم يبلغ مبلغها، لأنه من قبيل أخبار الآحاد التي احتفَّت بها قرائن تفيد العلم.

ـ **والضرب الثاني، لم تتلقّه الأُمة بالقبول ولم يستفض**، وهذا فيه خلاف العلماء: منهم من يجوِّز القراءة والصلاة به، ومنهم من يمنع القراءة بما وراء العشرة منهم تحريم لا كراهة. قال ابن السبكي (ت 771 هـ) في «**جمع الجوامع**»: (ولا تجوز القراءة بالشاذّ، والصحيح أَنَّ ما وراء العشرة فهو شاذ، وفاقاً للبغوي (ت 516 هـ) والشيخ الإِمام ـ ويريد بالشيخ الإِمام: والده مجتهد العصر أَبا الحسن علي بن عبد الكافي السبكي (ت 756 هـ) ـ.

(1) «**المنجد**» ص: 15 – 17.

القسم الثاني: من القراءة الصحيحة ما وافق العربية وصحَّ سنده وخالف الرسم، كالذي يرد عن طريق صحيح من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأُخرى ونحو ذلك مما جاء عن: أَبي الدرداء، وعمر، وابن مسعود، وغيرهم؛ فهذه القراءة تسمى اليوم شاذَّة لكونها شذَّت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإِنْ كان إِسنادها صحيحاً. فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها. قال الإمام أبو عمر بن عبد البَرّ (ت 463 هـ) في كتاب «**التمهيد**»: وقد قال مالك (ت 179 هـ): إِنَّ من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أَو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يُصَلَّ وراءه. وعلماء المسلمين مجمِعون على ذلك إِلَّا قوماً شذُّوا لا يعرَّج عليهم.

وحكى ابن عبد البَرّ (ت 463 هـ) الإجماع أَيضاً على أَنَّه لا تجوز القراءة بالشَّاذ.

وقال ابن الجزري (ت 833 هـ): قال أَصحابنا من الشافعية وغيرهم: لو قرأَ بالشاذ في صلاته بطلت صلاته إِنْ كان عالماً. وإِنْ كان جاهلاً لم تبطل ولكن لا تحسب له تلك القراءة.

واتفق علماء بغداد على تأديب الإِمام ابن شَنَّبُوذ واستتابته على قراءته وإِقرائه بالشَّاذ. ذلك كلّه فيما صحَّ فيه النقل والعربية ولكنَّه خالف الرسم.

أَما ما لم يصح فيه نقل فهو أَقل من أَنْ يُسمى شاذاً، ولو وافق العربية والرسم. بل هو قراءة مكذوبة يكفر متعمدها.

حكى المُحَقّق ابن الجزري (ت 833 هـ) أَن استفتاءً رُفع من العجم إلى دمشق في حدود الأَربعين والستمائة صورته: «هل تجوز القراءة بالشاذ؟ وهل يجوز أَنْ يقرأ القارىء عشراً كل آية بقراءة ورواية؟».

فأَجاب عليه الإِمامان: أَبو عمرو بن الصلاح (ت 643 هـ)، وأبو عمرو بن الحاجب (ت 630 هـ):

1 ـ أَما ابن الصلاح (ت 643 هـ) فقال: (يشترط أَنْ يكون المقروء به تَواتَرَ نَقْلُه عن رسول الله ﷺ قُرآناً، واستفاض نقله كذلك. وتلقَّته الأُمة بالقبول، كهذه القراءات السبع؛ لأَنَّ المعتبر في ذلك اليقين والقطع، على ما تقرر وتمهَّد في الأُصول. فما لم

يوجد فيه ذلك كما عدا السبع أَو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة، في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوع [منه] مَنْ عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك، وواجب على من قدر على الأَمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر أَنْ يقوم بواجب ذلك. وإِنَّما نقلها من نقلها من العلماء لفوائد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها هذا طريق مَنِ استقام سبيله.

ثم قال: والقراءة الشاذة ما نقل قرآناً من غير تواتر ولا استفاضة متلقَّاة بالقبول من الأُمة كما اشتمل عليه «**المحتَسَب**» لابن جنّي (ت392 هـ) وغيره. وأمَّا القراءة بالمعنى من غير أَنْ ينقل قرآناً فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً. والمجترىء على ذلك مجترىء على عظيم، وضالٌّ ضلالاً بعيداً، فيُعَزَّر ويمنع بالحبس ونحوه، ولا يُخلَّى ذو ضلالة، ولا يحلُّ ذلك للمتمكن من ذلك إمهاله. ويجب منع القارىء بالشاذ وتأثيمه بعد تعريفه، وإن لم يمتنع فعليه التعزير بشرطه.

وإِذا شرع القارىء بقراءة ينبغي أَنْ لا يزال يقرأ بها ما بقي للكلام تعلُّقٌ بما ابتدأ به. وما خالف هذا فمنه جائز وممتنع. وعذر المرض من بيانه بحقه. والعلم عند الله)[1]. اهـ.

2 ـ وأما ابن الحاجب (ت 630 هـ) فقال: (لا يجوز أَنْ يُقرأَ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها، عالماً كان بالعربية أو جاهلاً. وإِذا قرأَ بها قارىء، فإِنْ كان جاهلاً بالتحريم عُرِّفَ به وأُمر بتركها، وإِنْ كان عالماً أُدِّب بشرطه، وإِنْ أَصرَّ على ذلك أُدِّب على إِصراره وحبس إلى أَنْ يرتدع عن ذلك. وأَما تبديل: «ءاتنا» بـ «أَعطنا»، و«سَوَّلَتْ» بـ«زيَّنَت»، ونحوه، فليس هذا من الشواذ، وهو أَشدُ تحريماً، والتأْديب عليه أَبلغ، والمنع منه أوجب)[2] اهـ.

(1) انظر «**منجد المقرئين**» ص: 17 – 18.
(2) المرجع السابق: ص: 18.

خلاصة البحث

يخلُص لنا من هذا البحث بعد تحقيق وجوه الخلاف فيه أو مهمَّة؛ يجدر بنا أَنْ نوليها الالتفات والانتباه الخاص:

أولها: أَنَّ القراءة، لا تكون قرآناً إِلَّا إِنْ كانت متواترة، لأَنَّ التواتر شرط في القرآنية.

ثانيها: أَنَّ القراءات العشر الذائعة في هذه العصور متواترة على التحقيق الآنف. وإِذَن هي قرآن. وكل واحدة منها يطلق عليها أَنَّها قرآن.

ثالثها: أَنّ ما وراء القراءات العشر مما صحَّت روايته آحاداً لولم يستفض ولم تتلقَّه الأُمة بالقبول، شاذٌ وليس بقرآن، وإِنْ وافق رسم المصحف وقواعد العربية.

رابعها: أَنَّ رُكن صحة الإِسناد المذكور في ضابط القرآن المشهور، لا يُراد بالصحة فيه مطلق صحة، بل المراد صحَّة ممتازة تصل بالقراءة إلى حد الاستفاضة والشهرة وتلقِّي الأُمة لها بالقبول، حتى يكون هذا الركن بقرينة الركنين الآخرين في قوة التواتر الذي لا بد منه في تحقيق القرآنية. كما فصَّلنا ذلك من قبل.

خامسها: أَنَّ القراءة قد تكون متواترة عند قوم، غير متواترة عند آخرين. والمأمور به ألَّا يقرأ المسلم إِلَّا بما تَواتَر عنده، ولا يكتفي بما رُوِيَ له آحاداً وإِن كان متواتراً عند الراوي له، كما رَدَّ الشافعي رواية مالك مع صحَّتها، لمخالفتها ما تواتر عنده. ولا تنس ما قاله ابن الجزري في ذلك آنفاً.

سادسها: أَنَّ هذا الذي رُوي من طريق الآحاد المحضة ولم يصل إلى حد الاستفاضة والشهرة، هو أَصل الداء، ومثار كثير من الشبهات والخلاف.

أَمَّا الشبهات فقد مرَّ عليك منها نماذج.

وأما الخلافات فقد شاهدت منها في هذا البحث ما شاهدت، وستشاهد ما تشاهد؛ وإِنِّي أَسترعي نظرك إِلى أَمرين:

أَولهما: أَنَّ طريق الآحاد المحضة هذا هو الذي فتح باب المطاعن لبعض الأئمة في بعض الروايات الواردة في القراءات السبع، كابن جرير الطبري الذي ذكر في

تفسيره شيئاً من ذلك، وألَّف كتاباً كبيراً في القراءات وعلِلِها، وضمَّنه بعض تلك المطاعن.

وثانيهما: أَنَّ وجود هذه الروايات على ندرتها جعل البعض يشتطّ ويسرف، فسحب حكمها على الجميع وقال: إِنَّ القراءات السبع وغيرها كلها قراءة آحاد. وهذا قول في نهاية الإِسفاف والخطر:

أَما إِسفافه فلأنّه لا يليق مطلقاً أَنْ يُسحب حكم الأَقل الضئيل على الأكثر الجليل.

وأَمَّا خطره فلأنَّه يؤدي إلى نقض تواتر القرآن، أَو إِلى عدم وجود القرآن الآن ما دام القرآن مشروطاً فيه التواتر ولا تواتر على رأيهم. ولا يعقل أَنْ يكون القرآن المفروض فيه التواتر موجوداً على حين أَنَّ وجوه قراءاته كلّها غير متواترة.

ضرورة أَنّه لا يتحقق قرآن بدون أَوجه للقراءة.

ذلك ما وصلنا إليه بعد إِعادة النَّظر في هذا الموضوع. و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: 43].

الكتب المؤلفة في القراءات

جمعنا الكتب المؤلفة في القراءات السبع أولاً، ثم أتبعناها بذكر الكتب المؤلفة في القراءات الثلاث المتممة للعشر، ثم الأربع، ثم الست، ثم الثمان، ثم العشر ثم الإحدى عشرة، ثم الأربعة عشرة، ثم القراءات الشاذة: هذا وكتب القراءات تعدّ بالآلاف، منها يزال مخطوطاً، ومنها المطبوع، ومنها المفقود الذي نصت عليه المصادر، وقد اكتفينا هنا بذكر المطبوع حتى زمان كتابة هذه الأسطر، ومن أراد غيرها فليراجع مصادر المخطوطات.

أولاً: الكتب المؤلفة في القراءات السبع:

1 ـ «**قراءات النبي ﷺ**»: للدوري حفص بن عمر (ت 246 هـ) طبع بتحقيق أحمد علي اللمام في إسكتلنده المملكة المتحدة عام 1404هـ / 1984م (أخبار التراث العربي 14/ 12).

2 ـ «اختلاف القراءات وتصريف وجوهها»: أو «**السبعة في القراءات**» أو «**اختلاف قراء الأمصار**» أو «**السبعة في منازل القرّاء**» لأبي بكر ابن مجاهد أحمد بن موسى (ت 324 هـ) ورد في مكتبة فاتح إبراهيم 69 ومنه نسخة في تشستربتي رقم 2800 (وانظر سيزكين 1/ 164، وبروكلمان 4/ 4)، وقد طبع الكتاب باسم «**السبعة في القراءات**» بتحقيق شوقي ضيف في القاهرة دار المعارف عام 1392هـ / 1972م (**ذخائر التراث العربي** 1/ 237).

3 ـ «قصيدة أبي مُزاحِم الخاقاني»: (ت 325 هـ) ومعارضتها لأبي الحسن الملطي (ت 377 هـ) طبعت بتحقيق محمد عزيز شمس عام 1403هـ / 1983م، (**أخبار التراث العربي** 29/ 14) ومخطوطها في التيمورية: 246 والأزهر (192) 19230 ومنه نسخة بجامعة الإمام محمد بالرياض: 2462 وتسمى أيضاً «**منظومة في القراءات السبع**».

4 ـ «الهاءات في كتاب الله»: لابن الأنباري، أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار البغدادي (ت 328 هـ) نشره نوار محمد حسن آل ياسين، في مجلة البلاغ العراقية العددان الرابع والخامس 1979 بعنوان «جزء مستخرج من كتاب الهاءات لابن الأنباري (**معجم الدراسات القرآنية**: 111).

5 ـ «إدغام القرّاء»: لأبي سعيد السيرافي (ت 368 هـ) طبع في القاهرة بمطبعة الأمانة بتحقيق محمد علي عبد الكريم الرديني عام 1405هـ / 1984م (أخبار التراث 25/ 22).

6 ـ «الحُجة في القراءات السبع»: لابن خالُوَيه (ت 370 هـ) طبع بتحقيق عبد العال سالم مكرم، في القاهرة وبيروت بدار الشروق عام 1391هـ / 1971م و1397هـ / 1977م (**ذخائر التراث** 1/ 104) ويسمى «**الحجة والانتصار في علل القراءات السبع**» (**معجم مصنّفات القرآن** 4/ 61).

7 ـ «الحجة في القراءات السبع» أو «**الحجة في علل القراءات السبع**» أو «**الحجة للقراء السبعة**» أو «**شرح القراءات السبع**»: لأبي علي الفارسي الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار (ت 377 هـ) طبع في القاهرة بتحقيق علي النجدي، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، بدار الكاتب العربي عام 1387هـ / 1968م، وطبع بتحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، في دمشق بدار المأمون عام 1404هـ / 1984م، وطبع

بتحقيق محمد حسين الحسين، بالقاهرة، جامعة الأزهر، كرسالة ماجستير عام 1407هـ / 1987م (**معجم المنجد** 3/ 124، **أخبار التراث** 34/ 17).

8 ـ «اختلاف القرّاء في ﴿إنَّ﴾ و﴿أن﴾: لابن غلبون أبي الطيِّب عبد المنعم بن عبيد الله (ت 389 هـ) طبع بتحقيق أحمد ناصيف الجنابي (**أخبار التراث العربي** 16/ 17).

9 ـ «حُجَّة القراءات»: لأبي زرعة عبد الرحمٰن بن محمد بن زنجلة (القرن 4 هـ) طبع بتحقيق سعيد الأفغاني بجامعة بنغازي ليبيا عام 1395هـ / 1974م وطبع مصوراً بمؤسسة الرسالة بيروت عام 1399هـ / 1979م (**ذخائر التراث العربي** 1/ 299).

10 ـ «التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي»: لعلي بن جعفر السعيدي (كان حياً سنة 410هـ) طبع بتحقيق غانم قدوري حمد بمجلة، المجمع العلمي العراقي ـ بغداد 1405هـ / 1985م.

11 ـ «الإبانة عن معاني القراءات» أو «الإبانة في معاني القراءات»: لمكي بن أبي طالب حموش (ت 437 هـ) طبع بتحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، بمصر مطبعة نهضة مصر عام 1380هـ / 1960م، وطبع بتحقيق محيي الدين رمضان، بدمشق دار المأمون للتراث عام 1399هـ / 1979م.

12 ـ «التبصرة في القراءات» أو «التبصرة في القراءات السبع»: له أيضًا طبع بتحقيق محمد غوث الندوي بالهند في الدار السلفية، وطبع بتحقيق محيي الدين رمضان بالكويت، معهد المخطوطات العربية عام 1405هـ / 1985م.

13 ـ «تمكين المدّ في آتى وآمن وآدم وشبهه»: له أيضاً طبع بتحقيق أحمد حسن فرحات، بالكويت دار الأرقم عام 1404هـ / 1985م.

14 ـ «بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات»: لأبي العباس المهدوي أحمد بن عمار (ت 440 هـ) طبع بتحقيق حاتم صالح الضامن بالكويت (**أخبار التراث العربي** 19/ 4).

15 ـ «التيسير في القراءات السبع»: لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد الأندلسي (ت 444 هـ) طبع في الهند (بدون تاريخ) وطبع بتحقيق أوتوبرتزل بإسطنبول

في مطبعة الدولة عام 1349هـ / 1930م وأعيد طبعه بالأوفست في بغداد بمكتبة المثنى، عام 1381هـ / 1965م، وفي بيروت بدار الكتاب العربي عام 1404هـ / 1984م.

16 ـ «شرح القصيدة الخاقانية في القراءات» أو «شرح قصيدة الخاقاني في التجويد»: له أيضاً، مخطوط في مكتبة تشستربتي رقم 3653 مجاميع، وعنه صورة في مركز البحث العلمي بمكة رقم 104 (**بروكلمان** 4/ 5). طبع مؤخراً.

17 ـ «الموجز في القراءات»: لأبي علي الأهوازي، الحسن بن علي (ت 446 هـ) طبع بتحقيق حافظ محمود الحسن حافظ طريق الله (**أخبار التراث العربي** 25/ 19).

18 ـ «العنوان في القراءات السبع»: ويسمى أيضاً «**العنوان في قراءات السبعة القراء**» و«**مختصر الاكتفا في اختلاف القرّاء السبع**» لأبي طاهر الصقلّي، إسماعيل بن خلف بن سعيد (ت 455 هـ)، طبع بتحقيق د. خليل إبراهيم العطية ود. زهير غازي زاهد، بالبصرة عام 1401هـ / 1981م وطبع بتحقيق عبد المهيمن عبد السلام الطحّان، بمكة المكرمة كرسالة ماجستير بجامعة أم القرى كلية الشريعة عام 1403هـ / 1983/ (**أخبار التراث العربي** 6/ 15 و9/ 12).

19 ـ «القراءات المشهورة في الأمصار»: لابن حزم، أبي محمد علي بن محمد الظاهري (ت 456هـ) طبع بتحقيق إحسان عباس، وناصر الدين الأسد، ضمن كتاب «**جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى**» بدار المعارف بالقاهرة 1370هـ / 1950م.

20 ـ «الكامل في القراءات الخمسين»: لابن جبارة الهمذاني يوسف بن علي بن عبادة (ت 465 هـ) طبع بتحقيق سبيع حمزة حاكمي (**أخبار التراث العربي** 4/ 36).

21 ـ «بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القرّاء وإيضاح الأدوات التي بني عليها الإقراء»: لابن البنا، أبي علي الحسن بن عبد الله (ت 471 هـ) طبع بتحقيق غانم قدوري حمد ببغداد (**أخبار التراث العربي** 13/ 14).

22 ـ «الكافي في القراءات السبع عن القرّاء السبعة المشهورين»: للرعيني، أبي عبد الله محمد بن شريح (ت 476 هـ) طبع مع كتاب «**المكرر فيما تواتر**» بمكة المكرمة

عام 1306هـ/ 1888م، وطبع بالقاهرة بدار الكتب العربية، المطبعة الميمنية عام 1326هـ/ 1908م.

23 ـ «المختار في معاني قراءات أهل الأمصار»: لابن إدريس أبي بكر أحمد بن عبيد الله (ت في حدود 500 هـ) طبع بتحقيق محيي الدين رمضان، بالأردن / كلية الآداب بجامعة اليرموك. (**أخبار التراث العربي** 20/ 16).

24 ـ «التجريد في القراءات» أو «التجريد لبغية المريد في القراءات السبع»: لابن الفحام أبي القاسم عبد الرحمٰن بن أبي بكر الصقلّي (ت 516 هـ) طبع بتحقيق سعود أحمد سَيّد، بالمدينة المنوّرة كرسالة جامعية في الجامعة الإسلامية عام 1405هـ / 1985م. (**أخبار التراث العربي** 22/ 22).

25 ـ «المبهج في قراءات السبعة القرّاء وابن محيصن والأعمش واختيار اليزيدي»: لأبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد، سِبْطِ الخياط (ت 541 هـ) طبع بتحقيق عبد العزيز ناصر السبر، بالرياض كرسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد 1404هـ / 1984م ويقوم بتحقيقه محمد حسين الحسين، القاهرة عام 1407هـ / 1987م (**أخبار التراث العربي** 14/ 26 و34/ 9) وله «**الإيجاز في القراءات السبع**» (**كشف الظنون** 1/ 206). وله «**التبصرة في القراءات القرآنية**» (الأعلام 4/ 242).

26 ـ «الكشف في نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة» أو «**الكشف في نكت المعاني...**» أو «**الجامع النحوي**»: لأبي الحسن علي ابن الحسين الباقولي النحوي (ت 543 هـ) طبع بتحقيق عبد الرحمٰن محمد العمار بالرياض جامعة الإمام محمد كرسالة دكتوراه نوقشت بتاريخ 20/ 10/ 1407هـ وطبع بتحقيق محمد الدالي، بدمشق جامعة دمشق كرسالة دكتوراه نوقشت 1408هـ / 1988م. (**أخبار التراث العربي** 19/ 14 ، 32/ 23).

27 ـ «حرز الأماني ووجه التهاني»: المعروفة بالشاطبية، لأبي محمد القاسم بن فيُره الشاطبي (ت 590 هـ) طبع على الحجر بالهند ـ بشاور عام 1278هـ / 1861م وفي مصر عام 1286هـ / 1869م، و1302هـ / 1884م، و1304هـ / 1886م، وبمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر 1347هـ / 1928/ و1399هـ / 1979م. وله «**شرح وقف حمزة وهشام**» مخطوط بالأزهر: 75/ 4486 (**معجم الدراسات القرآنية**: 513). وله «**فتح**

المجيد في قراءة حمزة من القصيد» مخطوط، بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض: 483 (**معجم مصنفات القرآن** 4/ 116).

28 ـ «جمال القرّاء وكمال الإقراء»: لِعَلَم الدين السَّخَاوي، علي بن محمد (ت 643 هـ). طبع بتحقيق د. علي حسين البواب، بمكة المكرمة مكتبة التراث 1408هـ / 1988م. وله **«فتح الوصيد في شرح القصيد»** أو **«شرح حرز الأماني للشاطبي»** مخطوط بدار الكتب المصرية المكتبة التيمورية: 255 ويوجد منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات: 51، مكتبة تشستربتي: 3926، عارف حكمت المدينة المنورة: 46 قراءات، مكتبة جامعة محمد بن سعود: 218ف في جزئين، مصور عن نسخة عارف حِكْمَتْ (**معجم مصنفات القرآن** 4/ 116). وله **«منظومة طائية للفرق بين الضاد والظاء»** مخطوط بالتيمورية 176 ـ 365 (**معجم الدراسات القرآنية**: 556) وله **«نثر الدرر في القراءات»** (**كشف الظنون** 2/ 1927).

29 ـ «كنز المعاني في شرح حرز الأماني» أو **«كنز التهاني في شرح...»** أو **«شرح شعلة على الشاطبية»**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بـ**«شُعْلة»** (ت 656 هـ) طبع في القاهرة بدار التأليف، وطبع بمكتبة صبيح عام 1396هـ / 1976م. وله **«الشمعة المضية بنشر قراءات السَّبعَة المرضية»** (**معجم مصنفات القرآن** 4/ 101).

30 ـ «درة القارىء»: (منظومة في ظاءات القرآن) لأبي محمد عز الدين الرَّسْعَنِي (ت 661 هـ) طبع بتحقيق عبد الهادي الفضلي، بالأردن نشر مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ع 30 (**أخبار التراث** 26/29).

31 ـ «إبراز المعاني من حرز الأماني»: لعبد الرحمٰن بن إسماعيل أبي شامَة الدمشقي (ت 665 هـ)، طبع بالقاهرة في مطبعة مصطفى الحلبي عام 1349هـ / 1930م، وطبع بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، بالقاهرة مطبعة مصطفى الحلبي عام 1402هـ / 1981م (**معجم الدراسات القرآنية**: 423).

32 ـ «شرح القصيدة الخزرجية»: للغرناطي الشريف (ت 760 هـ) طبع بتحقيق محمد هيثم غرة، بدمشق جامعة دمشق قسم اللغة العربية بكلية الآداب (**أخبار التراث العربي** 21/ 18).

33 ـ «الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير»: للمالقي الخطيب عبد الله بن يوسف بن رضوان (ت 784 هـ) قام بتحقيقه أحمد عبد الله المقري، بالمدينة المنورة الجامعة الإسلامية (**أخبار التراث** 25/ 19).

34 ـ «سراج القارىء وتذكرة المقرىء» أو **«سراج القارىء المبتدي وتذكرة المقرىء المنتهي»**: لابن القاصح، علي بن عثمان بن محمد العذري (ت 801 هـ). طبع في القاهرة ببولاق عام 1293هـ / 1876م، وبمطبعة شرف عام 1304هـ / 1886م، وبمطبعة عبد الرزاق عام 1304هـ / 1886م، وبمطبعة شركة التمدن 1330هـ / 1920م، وبمطبعة السعادة عام 1347هـ / 1927م، وبمطبعة المكتبة التجارية عام 1354هـ / 1934م، ومطبعة مصطفى الحلبي 1399هـ / 1979م، وبدار الفكر ببيروت عام 1401هـ / 1981م. وله **«العلوية»** (قصيدة في القراءات السبع المروية) (**كشف الظنون** 2/ 1163). وله **«قرة العين في الفتح والإمالة بين اللفظين»** قام بتحقيقه أحمد نصيف الجنابي، ببغداد (**أخبار التراث** 34/ 9).

35 ـ «منجد المقرئين ومرشد الطالبين»: لابن الجزري أبي الخير محمد بن محمد بن علي الدمشقي (ت 833 هـ)، طبع في القاهرة بمكتبة القدسي عام 1350هـ / 1931م، وطبع بتحقيق عبد الحي العرفاوي القاهرة مكتب جمهورية مصر عام 1399هـ / 1977م وطبع في بيروت بدار الكتب العلمية عام 1401هـ / 1981م.

36 ـ «المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع»: لعبد الرحمن بن محمد أبي زيد الثعالبي (ت 876 هـ) طبع بالجزائر بالمطبعة الثعالبية عام 1324هـ / 1906م (**ذخائر التراث العربي**: 422).

37 ـ «لطائف الإشارات بفنون القراءات» أو **«لطائف الإشارات لفنون القراءات»**: للقسطلاني، شهاب الدين محمد بن أحمد (ت 923 هـ) طبع بتحقيق عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، بالقاهرة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية عام 1392هـ / 1972م.

38 ـ «المكرر في علم القراء السبعة البدُور النُّوَّر» أو **«المُكَرَّر فيما تواتَرَ من القِراءات وتحَرَّر»**: لعمر بن زين بن قاسم بن محمد سراج الدين النشَّار (ت 938 هـ) طبع في مكة عام 1306هـ / 1888م، وبالقاهرة بالميمنية 1326هـ / 1908م، وبمطبعة

مصطفى الحلبي 1399هـ / 1979م.

39 ـ «الإيضاح لما ينبهم على الورى في قراءة عالم أم القرى» أو **«رسالة في قراءة ابن كثير»** لأبي زيد عبد الرحمٰن بن أبي القاسم بن القاضي المكناسي (ت 1082 هـ) طبع بتحقيق محمد بالوالي، بالرباط كرسالة دكتوراه ـ بدار الحديث الحسنية عام 1401هـ / 1981م (**أخبار التراث الإسلامي** 3/ 21). وله **«رسالة في رواية حفص عن عاصم على وفق طريقة الحرز والطيبة»** طبع في مصر بمطبعة الأخبار عام 1325هـ / 1907م (**معجم الدراسات القرآنية**: 433). وله **«علم النصرة في تحقيق قراءة إمام البصرة»** مخطوط منه نسخة بالمكتبة الأزهرية: 290/ 441م)، ومنه صورة بمركز البحث العلمي بمكة: 118 ، 122 ، 1232، ومنه نسخة أخرى محفوظة بالمكتبة الظاهرية: 3492 ، 5743، (**معجم مصنفات القرآن**: 4/ 109). وله **«الفجر الساطع في شرح الدرر اللوامع»** (**الأعلام** 3/ 323) وله **«واضح المشكلات في قراءات البصري «وقتت» بالواو في المرسلات»** خط تيمورية: 611 (**معجم الدراسات القرآنية**: 562).

40 ـ «غيث النفع في القراءات السبع»: للسفاقُسِي علي بن محمد بن سليم النوري (ت 1117 هـ) طبع مع **«سراج القارىء لابن القاصِح»** طبع في القاهرة بمطبعة بولاق عام 1293هـ / 1876م، ومطبعة شرف 1304هـ / 1886م، ومطبعة عبد الرزاق 1304هـ / 1886م، ومطبعة شركة التمدن 1330هـ / 1921م، ومطبعة السعادة 1347هـ / 1927م والمطبعة التجارية الكبرى عام 1354هـ / 1934م، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي 1399هـ / 1979م وصوّر في بيروت بدار الفكر عام 1401هـ / 1981م، (**معجم مصنفات القرآن** 4/ 115).

41 ـ «تنقيح نظم الدرة»: لمحمد محمد هلالي الأبياري طبع بطنطا بمطبعة الممتاز عام 1333هـ / 1915م (**معجم الدراسات القرآنية**: 428).

42 ـ «خلاصة الأحكام في الراء ثم اللام»: له أيضاً، طبع بطنطا بمطبعة الممتاز 1333هـ / 1915م (**معجم الدراسات القرآنية**: 431).

43 ـ «خلاصة الفوائد في قراءة الأئمة السبعة الأماجد»: له أيضاً، طبع بطنطا مطبعة الممتاز عام 1333هـ / 1915م (**معجم الدراسات القرآنية**: 431).

obeikandi.com

44 ـ «منظومة في قراءة الكسائي من طريق الحرز»: له أيضاً، طبع حجر مصر (**فهرس الأزهر**: 127).

45 ـ «رسالة ورش» أو «مقدمة في قراءة ورش»: لمحمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بمتولّي (ت 1313 هـ). طبع بالقاهرة عام 1229هـ / 1813م (**معجم الدراسات القرآنية**: 434).

46 ـ «فتح المعطي وغنية المقري في شرح مقدمة ورش بن المصري»: له أيضاً طبع بالقاهرة (طبع حجر) عام 1306هـ / 1888م، وعام 1309هـ / 1891م (**معجم سركيس**: 1617)، وطبع بالقاهرة، بالمطبعة المليجية عام 1330هـ / 1911م، وطبع بتحقيق سيِّد زيَّان أبو المكارم، مكتبة القاهرة عام 1369هـ / 1949م وعام 1399هـ / 1979م (**معجم الدراسات القرآنية**: 438).

47 ـ «قراءة ورش» أو «مقدمة في قراءة ورش»: له أيضاً. طبع مع الكتاب السابق بالقاهرة بمطبعة شرف عام 1309هـ / 1891م (**معجم الدراسات القرآنية**: 446).

48 ـ «منظومة في القراءات والتجويد»: له أيضاً. طبع حجر بمطبعة شرف بالقاهرة عام 1308هـ / 1890م (**معجم الدراسات القرآنية**: 448).

49 ـ «نظم رسالة ورش» أو «نظم متن رسالة ورش»: له أيضاً. طبع بالقاهرة بمطبعة شرف عام 1308هـ / 1890م و1329هـ / 1910م و1348هـ / 1929م (**معجم مصنفات القرآن** 4/ 171).

50 ـ «رسالة فيما يتعلق برواية حفص على وفق طريقي الحرز والطيبة): لعلي سبيع الرحمٰن (الشيخ)، طبع بالقاهرة بمطبعة الأنوار عام 1338هـ / 1919م (**معجم الدراسات القرآنية**: 433).

51 ـ «قرة العين بتحرير ما بين السورتين بطريقتين»: لمحمد عبد الرحمٰن الخليجي، طبع بالإسكندرية بمطبعة جريدة الأمة عام 1926م (**معجم الدراسات القرآنية**: 440).

52 ـ «حسن البيان في دفع ما ورد من الشبهة على القرآن»: لمحمد بخيت بن حسين المُطيعي الحنفي (ت 1354هـ) (**معجم المطبوعات**: 538).

53 ـ «الكلمات الحسان في الأحرف السبعة وجمع القرآن»: له أيضاً. مطبوع (**الأعلام 6/** 274).

54 ـ «الآيات البينات في حكم جميع القراءات»: للحدَّاد، أبي بكر بن محمد بن علي بن خلف الحسيني (ت 1357هـ) طبع بالقاهرة بمطبعة المعاهد عام 1344هـ / 1925م (**معجم مصنفات القرآن** 4/ 11).

55 ـ «القول المحرَّر في قراءة الإمام أبي جعفر»: له أيضاً. طبع بمصر، بمطبعة مصر عام 1343هـ / 1923م، وبمطبعة مصطفى الحلبي عام 1354هـ / 1935م (**معجم الدراسات القرآنية**: 441).

56 ـ «المواهب الربانية فيما يتعلق بالمصاحف العثمانية»: مخطوط. يوجد منه نسخة بجامعة الملك سعود في الرياض برقم (2544).

57 ـ «إرشاد الأنام في حكم القراءة بغير أحكام»: لعلي سالم متولّي. طبع بمصر بمطبعة التقدم عام 1324هـ / 1906م (**معجم مصنفات القرآن** 4/ 19).

58 ـ «الإمالة في القراءات واللهجات العربية»: لعبد الفتاح شلبي، طبع بمصر بدار النهضة عام 1391هـ / 1971م.

59 ـ «إرشاد المريد إلى مقصود القصيد»: وهو «**شرح الشاطبية**» للضَّبَّاع علي بن محمد حسن بن إبراهيم (ت 1380هـ) طبع بالقاهرة بمطبعة محمد علي صبيح بدون تاريخ، وطبع بالمطبعة نفسها عام 1396هـ / 1976م.

60 ـ «البهجة المرضية»: له أيضاً. طبع مع «**إبراز المعاني من حرز الأماني**» لأبي شامة، بالقاهرة.

61 ـ «تقريب النفع في القراءات السبع»: له أيضاً. طبع بمطبعة الحلبي عام 1347هـ / 1928م.

62 ـ «رسالة قالون»: له أيضاً. طبع بالقاهرة بمكتبة صبيح بالقاهرة عام 1399هـ/ 1979م.

63 ـ «القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق»: له أيضاً. طبع

بالقاهرة طبع حجر عام 1366هـ / 1935م.

64 ـ «القول الممتر في الأوْجُه التي بين السُّوَر»: له أيضاً. طبع بالقاهرة مطبعة مصطفى الحلبي.

65 ـ «متن رسالة ورش بشرحها» أو «هداية المريد إلى رواية أبي سعيد»: له أيضاً. طبع بالقاهرة عام 1347هـ / 1928م.

66 ـ «شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع»: لعبد الفتاح القاضي. طبع بمصر بالمكتبة الإسلامية بطنطا عام 1381هـ / 1961م.

67 ـ «النظم الجامع لقراءة الإمام نافع»: له أيضاً. طبع بالقاهرة بالمكتبة الأزهرية عام 1399هـ / 1979م.

68 ـ «الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية»: لمحمد سالم مُحَيْسن. طبع بمكتبة الكليات الأزهرية عام 1399هـ / 1978م.

69 ـ «المجتبى في تخريج قراءة أبي عمرو الدوري»: له أيضاً. طبع بالسودان عام 1396هـ / 1976م.

ثانياً: من الكتب المؤلفة في القراءات الثلاث الزائدة على السبع:

1 ـ «الدُرَّة المُضِيَّة في قراءات الأئمة الثلاثة المَرْضِيَّة»: لابن الجزري محمد بن محمد بن محمد (ت 833 هـ) طبع ضمن مجموعة في القراءات بمطبعة الطوخي بالقاهرة 1302هـ / 1890م وبمطبعة شرف بالقاهرة 1308هـ / 1896م. وله **«نهاية البرَرَة في قراءة الأئمة الثلاث الزائدة على العشرة»** ويسمى بـ **«هداية المهرة»** (منظومة) مخطوط في الخزانة التيمورية: 237 و437 وفي الأزهر: 2208228 (74) 4484 وآيا صوفيا: 39 و61 .(**معجم الدراسات القرآنية**: 558 و561).

2 ـ «شرح السمنودي على الدُّرة المضية لابن الجزري»: للسَّمْنُودي، محمد بن حسن بن محمد بن أحمد (ت 1199 هـ) طبع بمطبعة التقدم بالقاهرة 1304هـ / 1885م وأعيد طبعه فيها 1342هـ / 1923م.

3 ـ «**الوجوه المُنْفِرَة في إتمام القراءات الثلاث تمام العشرة**»: لمتولي محمد بن محمد بن عبد الله الضرير (ت 1313 هـ)، طبع ضمن مجموع في القراءات بمطبعة الطوخي بالقاهرة 1302هـ / 1884م. وأعيد طبعه فيها 1304هـ / 1886م وبمطبعة شرف بمصر 1308هـ / 1890م.

4 ـ «**شرح الدُرّة المُتَمِّم للقراءات العشرة لِلسَّمْنُودي**»: للضبّاع؛ علي بن محمد ابن حسن بن إبراهيم (ت 1380 هـ) طبع بمكتبة صبيح بالقاهرة 1396هـ / 1976م.

5 ـ «**التذكرة في القراءات الثلاث المتواترة**»: لمحمد سالم مُحَيْسن، طبع بمكتبة القاهرة 1399هـ / 1978م.

6 ـ «**الإفصاح عما زادته الدُرَّة على الشاطِبِيّة**»: له أيضاً طبع بمكتبة القاهرة 1399هـ / 1978م.

ثالثاً: من الكتب المؤلفة في القراءات الثمان:

1 ـ «**الوجيز في القراءات الثمان**»: للأهوازي، أبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم (ت 446هـ).

رابعاً: من الكتب المؤلفة في القراءات العشر:

1 ـ «**الجامع في القراءات العشر**»: لأبي معشر القطّان، عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، نزيل مكة (ت 478هـ) حققه محمد سيدي محمد الأمين، كرسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1406هـ / 1986م (**أخبار التراث العربي** 25/ 19). وله «**مختصر الجامع في القراءات**» مخطوط في الأزهر (1178) حليم 32867 (**معجم الدراسات القرآنية**: 545). وله «**سوق العروس**» جمع فيه ألف وخمسمائة وخمسون رواية وطريقاً (ذكره ابن الجزري في «**النشر**» وفي «**غاية النهاية**» 1/ 86).

2 ـ «**الإيضاح في القراءات العشر**»: للأندرابي، أبي عبد الله أحمد بن أبي عمر (ت 510 هـ) نشره أحمد نصيف الجنابي، بمجلة معهد المخطوطات العربية 1405هـ / 1985م ثم نشره مستقلاً بمؤسسة الرسالة في بيروت 1405هـ / 1985م.

3 ـ «**المُبْهج في قراءات السبعة القُرَّاء وابن مُحَيْصِن والأعمش واختيار اليزيدي**»: لِسِبْطِ الخَيّاط، أبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد (ت 541 هـ) حققه عبد العزيز بن

ناصر السبر، كرسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بالرياض 1404هـ / 1984م. ويقوم بتحقيقه محمد حسين الحسين، من القاهرة 1407هـ / 1987م (أخبار التراث العربي 14/ 26 و34/ 9). وله أيضاً «**الروضة**» (**مَعْرِفة القُرَّاء** 1/ 495 و**كشف الظنون** 2/ 1320).

4 ـ «رسالة في العشر»: لابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت 646 هـ) قام بتحقيقه طارق نجم عبد الله، في جدّة (**أخبار التراث العربي** 14/ 15).

5 ـ «النشر في القراءات العشر»: ويسمى بـ «النشر الكبير» لابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت 833 هـ) طبع بتصحيح محمد أحمد دهمان، بمطبعة التوفيق بدمشق 1345هـ / 1926م وبتصحيح علي محمد الضَّبّاع، بالمكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة 1359هـ / 1940م في مجلدين، (1008) ص، وصوِّر بالمكتبة المصرية بالقاهرة 1396هـ / 1976م، وبدار الفكر ببيروت 1401هـ / 1981م وبدار الكتب العلمية ببيروت 1401هـ / 1981م).

6 ـ واختصرهُ في «طيبة النشر في القراءات العشر»: طبع بمطبعة الطوخي بمصر 1302هـ / 1884م، وبمطبعة شرف بالقاهرة 1308هـ / 1890م، وبمطبعة مصطفى الحلبي بمصر 1399هـ / 1979م.

7 ـ واختصرهُ في «تقريب النشر في القراءات العشر»: طبع بتحقيق إبراهيم عطوة عوض بمطبعة مصطفى البابي الحلبي 1381هـ / 1961م في (200) ص. واختصره في: «**تجريد النشر في القراءات العشر**» مخطوط في تشستربتي: 3661 والظاهرية: 7506 ومنه صورة بمركز البحث العلمي بمكة 33 و34 و35 (**معجم مصنفات القرآن** 4/ 37).

8 ـ وله «تحبير التيسير في القراءات العشر»: طبع بتحقيق عبد الفتاح القاضي، والصادق قمحاوي، بدار التراث بالقاهرة 1399هـ / 1979م. وأعيد تنضيد حروفه من جديد بدار الكتب العلمية في بيروت 1404هـ / 1984م في (208) ص.

9 ـ «البُدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة»: للنشَّار، سراج الدين أبي حفص عمر بن قاسم بن محمد (ت 938 هـ) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة 1375هـ / 1955م، وحقَّقه فرقان مهرجان الهندي، كرسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة 1406هـ / 1986م (**أخبار التراث العربي** 26/ 7). وله «**الوجوه**

النيّرة في قراءة العشرة» مخطوط في التيمورية: 301 (**معجم الدراسات القرآنية**: 562).

10 ـ «بديعة الغُرَر في أسانيد الأئمة الأربعة عشر»: للشيخ محمد بن عبد الله مُتَوَلّي المصري، الضرير (ت 1313 هـ). طبع بمطبعة الاتفاق بالقاهرة 1341هـ / 1922م وله: **«الوجوه المسفرة في القراءات العشرة» (إيضاح المكنون)** 2/ 702.

11 ـ «حل المشكلات وتوضيح التحريرات في تجويد القراءات العشر» للخليجي محمد بن عبد الرحمٰن (حياً 1368 هـ)، طبع بمطبعة الفنون الجميلة بالإسكندرية 1334هـ / 1915م وبمطبعة محمد علي الصناعية بالإسكندرية 1358هـ / 1939م.

12 ـ «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة»: لعبد الفتّاح القاضي، طبع بمطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة 1375هـ / 1955م، وطبع بدار الكتاب العربي ببيروت 1401هـ / 1981م.

13 ـ «القراءات العشر من الشاطبية والدرة»: لمحمود خليل الحصري، طبع بمكتبة صبيح 1396هـ / 1976م.

14 ـ «المُهذّب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيّبة النشر»: لمحمد محمد محمد سالم، طبع بمكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة 1389هـ / 1969م.

15 ـ «قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر»: لمحمد الصادق قمحاوي الدجوي. طبع بمطبعة صبيح بالقاهرة 1396هـ / 1976م.

16 ـ وله «طَلاَئِع البِشْر في توجيه القراءات العَشْر»: له أيضاً، طبع بالقاهرة 1399هـ / 1978م.

خامساً: من الكتب المؤلفة في القراءات الإحدى عشر:

1 ـ «الروضة في القراءات الإحدى عشرة»: لأبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي (ت 438 هـ) قام بتحقيقه د. عبد الهادي الفضلي (**أخبار التراث العربي** 3/ 17).

سادساً: من الكتب المؤلفة في القراءات الأربع عشرة:

1 ـ «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر»: ويسمى أيضاً «**منتهى**

الأماني والمَسَرَّات في علوم القراءات» للبنّا الدمياطي، أحمد بن عبد الغني الشافعي (ت 1117 هـ) طبع بمطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بالقاهرة 1359هـ / 1940م في (456) ص.

سابعاً: من الكتب المؤلفة في القراءات الخمسين:

1 ـ «الكامل في القراءات الخمسين»: لابن جبارة الهمذاني أبي القاسم يوسف ابن علي بن عبادة (ت 465 هـ) يقوم بتحقيقه سبيع حمزة حاكمي (**أخبار التراث العربي** 4/ 36).

ثامناً: من الكتب المؤلفة في القراءات الشاذة:

1 ـ «مختصر في شَوَاذِّ القرآن»: (من كتاب البديع) لابن خالُويَه، الحسين بن أحمد بن حمدان (ت 370 هـ) طبع بتحقيق المستشرق ج برجستراسر، ضمن سلسلة النشرات الإسلامية (7) بالمطبعة الرحمانية بالقاهرة 1353هـ / 1934م.

2 ـ «المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها»: ويسمى **«شرح القراءات الشاذة»** و**«القراءات الشاذة»** لابن جِنّي: أبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) طبع لأول مرة بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة عام 1348هـ / 1929م في (169) ص ثم حقّقه علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام 1386هـ / 1969م في مجلدين.

3 ـ «التقريب والبيان في معرفة شواذّ القرآن»: للصفراوي، عبد الرحمن بن عبد المجيد (ت 636 هـ) حقّقه أحسن سخاء بن محمد أشرف الدين، كرسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة 1407هـ / 1987م (**أخبار التراث العربي** 29/ 13).

4 ـ «القراءات الشاذّة وتوجيهها من لغة العرب»: لعبد الفتاح القاضي. طبع بدار إحياء الكتب العربية بالقاهرة 1372هـ / 1952م في (100) ص، وأعيد طبعه مع **«البدور الزاهرة»** بدار الكتاب العربي ببيروت 1403هـ / 1983م.

2 ــ علم الرَّسْم القُرآني(*)

يُقصد بالرَّسْم لُغةً: كيفية كتابة الكلمة على قواعد الإملاء والخَطّ، مثل: ﴿الصَّلَاة﴾ و﴿الزَّكاة﴾ و﴿السَّمٰوات﴾... ونحوها. وهو علم يتطوَّر بتطوّر الزمن.

أمّا خطّ المصحف فهو الإمام الذي يعتمده القارىء في الوقف والتمام، ولا يعدُو رسومَه، ولا يتجاوز مرسومه؛ وقد خالف خطُّ الإمام قواعدَ الرسم والإملاء المتطورة في كثير من الحروف والأعلام، ولم يكن ذلك من كتبَة الوحي كيف اتفق؛ بل على أمرٍ عندهم قد تحقّق؛ لذلك وجب الاعتناء به والوقوف على سببه.

أخرج البيهقي: لمّا كتب الصحابةُ المصحف زَمَن عثمان رضي الله عنه اختلفوا في كتابة ﴿ٱلتَّابُوتُ﴾ [البقرة: 248] فقال زيد[1]: «التابوه»، وقال النّفر[2] القرشيون: «التابوت»،

(*) للتوسع في هذا النوع انظر: **«الفهرست»** لابن النديم الفن الثالث من المقالة الأولى ص: 38، الكتب المؤلفة في النقط والشكل للقرآن، وما بعده من فصول، كتاب **«المصاحف»** لابن أبي داود ص: 103 – 117، باب اختلاف خطوط المصاحف – إلى باب ما كتب في المصاحف على غير الخط، **«فنون الأفنان»** لأبي الفرج ابن الجوزي ص: 220 – 232 باب في كتابة المصحف وهجائه، و**«مقدمة تفسير القرطبي»** 1/ 80، و**«البرهان»** للزركشي 2/ 5، **«الإتقان في علوم القرآن»** للسيوطي 4/ 145 – 166 النوع السادس والسبعون في مرسوم الخط وآداب كتابته، **«مفتاح السعادة»** لطاش كبري زادة 2/ 336، وعلم رسم كتابة القرآن في المصاحف، و**«ترتيب العلوم»** للمرعشي ص: 132، و**«كشف الظنون»** لحاجي خليفة 1/ 902 علم رسم المصحف، و**«أبجد العلوم»** للقنوجي 2/ 299 علم رسم كتابة القرآن في المصاحف، و**«مناهل العرفان في علوم القرآن»** للزرقاني 1/ 354 – 404، المبحث العاشر في كتابة القرآن ورسمه، و**«مباحث في علوم القرآن»** لصبحي الصالح ص: 275، و**«علوم القرآن الكريم»** للعتر ص: 187، **«معجم الدراسات القرآنية»** لابتسام الصفار ص: 355 – 385، باب جمع القرآن وتدوينه ورسمه، و**«معجم مصنفات القرآن الكريم»** لعلي شواخ 3/ 274 – 287، باب رسم القرآن. و**«قصة النقط والشكل في المصحف الشريف»** لعبد الحي حسين الفرماوي (طبعة دار النهضة بالقاهرة)، و**«نشأة القراءات ورسم المصحف»**، مقال لعبد العال سالم مكرم في مجلة الأزهر س 38، ع 8، عام 1387هـ/ 1967م. **وحكم اتباع الرسم العثماني فوائده وعلله** مقال لإبراهيم عطوة عوض في مجلة منبر الإسلام، س 5، ع 1، عام 1387هـ/ 1967م.

(1) هو الصحابي الجليل زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(2) النفر القرشيون هم: عبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، كما ذكره البيهقي في **«السنن»** 2/ 385.

وترافعوا إلى عثمان فقال: اكتبوا «التابوت»، فإنما أُنزِل القرآن على لسان قريش[1].

قال عبد الله بن جعفر ابن دُرُسْتَوْيه (ت 347هـ)[2]: «خَطّان لا يُقاسُ عليهما: خَطُّ المُصحف وخَطّ تقطيع العَرُوض».

قال أبو الحسين بن فارس[3] في كتاب «**فقه اللغة**»: (يروى أن أول من كتب الكتاب العربي والسرياني والكتب كلّها آدم عليه السلام قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها في طينٍ وَطَبخَهُ، فلما أصاب الأرضَ الغرقُ وَجَدَ كلُّ قوم كتاباً فكتبوه، فأصاب إسماعيلُ الكِتابَ العربيِّ. وكان ابن عباس يقول: أولُ من وضع الكتاب العربي إسماعيل عليه السلام[4]. قال: والروايات في هذا الباب كثيرة ومختلفة. والذي نقوله: إن الخطّ توقيفيٌّ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: 4-5] وقال تعالى: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: 1] وليس ببعيد أن يوقف آدم وغيره من الأنبياء عليهم السلام على الكتاب. وزعم قوم أن العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف بأسمائها، وأنهم لم يعرفوها نحواً ولا إعراباً ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً. ومذهبنا فيه التوقيف فيقول: إن أسماء هذه الحروف داخلة في الأسماء التي علّم الله تعالى آدم عليه السلام ـ قال ـ وما اشتهر أن أبا الأسود أولُ من وضع العربية، وأن الخليل أول من وضع العروض فلا ننكره، وإنما نقول: إن هذين العِلْمَين كانا قَدِيمَيْن، وأتت عليهما الأيام، وقَلَّا في أيدي الناس، ثم جدّدهما هذان الإمامان. ومن الدليل على عرفان

(1) أخرجه البيهقي في «**السنن الكبرى**» 2/ 385، كتاب الصلاة باب وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة دون غيرهن من اللغات.

(2) هو عبد الله بن جعفر بن درستوريه أبو محمد الفارسي النحوي (ت 347 هـ)، انظر قوله في «**كتاب الكُتّاب**» ص: 16 ونصه: «ووجدنا كتاب الله عز وجل لا يُقاس هجاؤه ولا يُخالَف خَطّه، ولكنه يُتَلَقّى بالقبول على ما أودع المصحف، ورأيت العروض إنما هو إحصاء ما لُفِظَ مِنْ ساكِن ومُتَحَرِّك، وليس يلحقه غلط ولا فيه اختلاف بين أحد، فلم نعرض لذكرهما في كتابنا هذا».

(3) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت 391 هـ) وكتابه: «**الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**» طبع في القاهرة بالمكتبة السلفية بتحقيق محب الدين الخطيب سنة 1328هـ/ 1910م، وفي القاهرة سنة 1348هـ/ 1929م، وفي بيروت بتحقيق مصطفى الشويحي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر سنة 1383هـ/ 1964م، وفي القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق سيّد صقر سنة 1398هـ/ 1977م (عبد الجبار، **ذخائر التراث العربي** 1/ 199 – 200).

(4) الروايتان ذكرهما السيوطي في «**الإتقان**» 4/ 145 النوع السادس والسبعون في مرسوم الخط وآداب كتابته وعزاهما لابن أشته بسنده، الأولى عن كعب الأحبار، والثانية عن ابن عباس رضي الله عنهما.

القدماء ذلك كتابتُهم المصحف على الذي يُعلِّله النحويون في ذوات الواو والياء، والهمزة والمد والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالألف، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً، نحو ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: 25] والـ ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: 5] و﴿ٱلْمَلَإِ﴾ [البقرة: 246] فصار ذلك حجّة، وحتى كره بعضُ العلماء ترك اتباع المصحف.

وأُسنِد إلى الفَرَّاء[1] قال: «اتباعُ المصحف إذا وجدتُ له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليّ من خلافه».

وقال أشهب[2]: «سُئِلَ مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل تكتب المصحف على ما أَخَذَتْه الناسُ مِنَ الهجاء؟ فقال: لا؛ إلَّا على الكتبة الأولى» رواه أبو عمرو الداني في «المُقْنِع»[3] ثم قال: ولا مُخالِف له من علماء الأمة.

وقال في موضع آخر: «سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو والألف: أتَرَى أن تغيَّر من المصحف إذا وجدا فيه كذلك؟ فقال: لا». قال أبو عمرو: يعني الواو والألف المزيدتين في الرسم لمعنًى: المعدومتين، في اللفظ نحو ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: 269] ﴿وَأُوْلَٰتُ﴾ [الطلاق: 4] و: ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: 275]، ونحوه.

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تحرم مخالفةُ خط مصحف عثمان في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك».

وكان هذا في الصدر الأول، والعلم حيٌّ غضٌ، وأما الآن فقد يخشى الإلباس؛ ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: (لا تجوز كتابة المصحف إلَّا على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة؛ لئلا يُوقع في تغيير من الجُهّال. ولكن لا ينبغي إجراء هذا

---

(1) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء النحوي الكوفي، (ت 207 هـ) (القفطي، **«إنباه الرواة»** 4/ 7).

(2) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود، أبو عمرو الفقيه المصري روى عن مالك والليث وابن عيينة، وغيرهم وروى عنه الحارث بن مسكين، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم، كان فقيهاً حسن الرأي والنظر. قال ابن حبان في **«الثقات»**: كان فقيهاً على مذهب مالك ذاباً عنه. توفي سنة 204 (ابن حجر **«تهذيب التهذيب»** 1/ 360).

(3) هو عثمان بن سعيد الداني المقرىء الأندلسي (ت 444 هـ)، وكتابه **«المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار»** مطبوع، والأثر المروي عن مالك أخرجه الداني في **«المُقْنِع»** ص: 9 – 10 باب ذكر من جمع القرآن..

على إطلاقه؛ لئلا يؤدي إلى دُرُوس العلم، وشيءٍ أَحْكَمَتْهُ القُدماء لا يُتْرَكُ مراعاتُه لِجَهْلِ الجاهِلين؛ ولن تَخْلو الأرضُ من قائمٍ لله بالحُجَّة).

وقد قال البيهقي (ت 458 هـ) في «**شُعَب الإيمان**»: (مَن كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على حروف الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيها، ولا يغيّر مما كتبوه شيئاً؛ فإنهم أكثرُ علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منّا؛ فلا ينبغي أن نظنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم). وروى بسنده (عن زيد[1] قال: «القراءة سنّة». قال سليمان بن داود الهاشميّ[2]: «يعني ألا تخالف الناس برأيك في الاتباع»). قال: (وبمعناه بلغني عن أبي عبيد[3] في تفسير ذلك: «وترى القُرّاء لم يلتفتوا إلى مذهب العربية في القراءة إذا خالف ذلك خطَّ المصحف، واتّباع حروف المصاحف عندهم كالسُّنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعدّاها).

مسالة

هل يجوز كتابة القرآن بقلم غير العربي؟ هذا مما لم أر للعلماء فيه كلاماً. ويحتمل الجواز؛ لأنه قد يحسِّنه مَنْ يقرأه بالعربية، والأقرب المنع، كما تحرم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلماً غير العربيّ وقد قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: 195].

واعلم أن الخطّ جرى على وجوه: مِنْها ما زيد فيه على اللفظ؛ ومنها ما نقص، ومنها ما كُتبَ على لفظه، وذلك لِحكَم خفية، وأسرار بهيّة، تصدّى لها أبو العباس المراكشي الشهير بابن البنّاء[4]؛ في كتابه: «**عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل**»[5]،

---

(1) هو الصحابي الجليل زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(2) هو سليمان بن داود بن علي الهاشمي، أبو أيوب محدّث، روى عن ابن عيينة، ومحمد بن إدريس الشافعي وغيرهم، وروى عنه البخاري، والأربعة، وأحمد بن حنبل وغيرهم، قال الشافعي: «**ما رأيت أعقل من رجلين: أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي**» وقال العجلي، وابن سعد، وأبو حاتم وغيرهم: ثقة. توفي سنة 219. (الخطيب «**تاريخ بغداد**» 9/ 31 – 32).

(3) هو القاسم بن سلاّم (ت 224 هـ).

(4) هو أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي؛ أبو العباس ابن البناء المراكشي، كان فاضلاً عاقلاً نبيهاً، انتفع به جماعة في التعليم. أخذ عن قاضي الجماعة أبي عبد الله محمد بن علي بن يحيى المراكشي. وله تصانيف منها: «**التلخيص في الحساب**» توفي سنة 721 (ابن حجر، «**الدرر الكامنة**» 1/ 278).

(5) ذكره السيوطي في «**الإتقان**» 4/ 145 النوع السادس والسبعون في مرسوم الخط وآداب كتابته، وذكره حاجي خليفة في «**كشف الظنون**» 2/ 1174.

وبين أنّ هذه الأحرف إنما اختلف حالها في الخط بحسب اختلافِ أحوال معاني كلماتها.

ومنها التنبيه على العوالم الغائب والشاهد، ومراتب الوجود، والمقامات، والخط إنما يرتسم على الأمر الحقيقي لا على الوهميّ.

الأول: ما زيد فيه[1]

والزائد أقسام:

الأول الألف؛ وهي إما أن تزاد من أوّل الكلمة أو من آخرها، أو من وسطها.

فالأول: تكون بمعنى زائد بالنسبة إلى ما قبله في الوجود، مثل؛ ﴿أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ﴾ [النمل: 21] و﴿وَلَأَوْضَعُوا۟ خِلَٰلَكُمْ﴾ [التوبة: 47] زيدت الألف تنبيهاً على أن المؤخر أشدُّ في الوجود من المقدَّم عليه لفظاً؛ فالذبحُ أشدُّ من العذاب[2]، والإيضاعُ أشدّ إفساداً من زيادة الخبال[3]. واختلفت المصاحف في حرفين: ﴿لَإِلَى ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: 68] و﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: 158]؛ فمن رأى أن مرجعهم إلى الجحيم أشدُّ من أكل الزقوم وشرب الحميم[4]، وأن حشرهُمْ إلى الله أشدُّ عليهم من موتهم أو قتلهم[5] في الدنيا أثبتَ الألف. ومَنْ لم ير ذلك لأنه غيبٌ عنّا، فلم يستوِ القسمان في العلم بهما لم يثبته، وهو أولى.

وكذلك: ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَاْيْـَٔسُ﴾ [يوسف: 87]، ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: 31] لأن الصبر وانتظار الفرج أخفُّ من الإياس، والإياس لا يكون في الوجود إلا بعد الصبر والانتظار.

---

(1) انظر «**المقنع**» ص: 45 عن زيادة الهمزة أول الكلمة.

(2) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ﴾ [النمل: 21].

(3) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: 47].

(4) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ﴿٦٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٣﴾ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ﴿٦٤﴾ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٦٥﴾ فَإِنَّهُمْ لَءَاكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٦٦﴾ ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٦٧﴾﴾ [الصافات: 62-67].

(5) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾ [آل عمران: 158].

والثاني: يكون باعتبار معنى خارج عن الكلمة يحصل في الوجود؛ لزيادتها بعد الواو في الأفعال، نحو «يرجوا»، و«يدعوا»، وذلك لأن الفعل أثقلُ من الاسم؛ لأنّه يستلزمُ فاعلاً، فهو جملة، والاسم مفرد لا يستلزم غيره، فالفعل أزيدُ من الاسم في الوجود، والواو أثقلُ حروف المد واللِّين، والضمّة أثقلُ الحركات، والمتحرك أثقلُ من الساكن، فزيدت الألف تنبيهاً على ثِقَل الجملة، وإذا زيدت مع الواو التي هي لام الفعل، فمع الواو التي هي ضمير الفاعلين أولى؛ لأنَّ الكلمة جملة، مثل «قالوا»، و«عصوا»، إلا أن يكون الفعلُ مضارعاً وفيه النون علامة الرفع، فتختص الواو بالنون، التي هي من جهةِ تمام الفعل؛ إذْ هي إعرابه فيصير ككلمة واحدة وسطها واو؛ كالعيون والسكون، فإن دخل ناصب أو جازم مثل: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: 24] ثبتت الألف.

وقد تسقط في مواضع للتنبيه على اضمحلال الفعل، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ [سبأ: 5] فإنه سعيٌ في الباطل لا يصحّ له ثبوتٌ في الوجود.

وكذلك: ﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: 116]، و ﴿جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [الفرقان: 4]، و ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: 16]، ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ﴾ [يوسف: 18]، فإن هذا المجيء ليس على وجهه الصحيح.

والثالث: تكون لمعنى في نفس الكلمة ظاهر، مثل: ﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ [الفجر: 23]، زِيدت الألف دليلاً على أنَّ هذا المجيء هو بصفةٍ من الظهور ينفصل بها عن معهود المجيء، وقد عُبِّر عنه بالماضي، ولا يتصوّر إلا بعلامةٍ من غيره ليس مثله، فيستوي في علمنا ملكها وملكوتها في ذلك المجيء؛ ويدلّ عليه قوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ﴾ [الشعراء: 91]، وقوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ [الفرقان: 12]؛ هذا بخلاف حال: ﴿وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: 69]؛ حيث لم تكتب الألف؛ لأنه على المعروف في الدنيا، ومن تأوَّله بمعنى البروز في المحشر لتعظيم جناب الحق أثبت الألف فيه أيضاً.

ـ **الزائد الثاني الواو**، زيدت للدلالة على ظهور معنى الكلمة في الوجود، في أعظم رتبة في العَيان، مثل: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: 145]، ﴿سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى﴾ [الأنبياء: 37] ويدل على ذلك أن الآيتين جاءتا للتهديد والوعيد.

وكذلك ﴿أُوْلِي﴾ [البقرة: 179] و ﴿أُوْلُواْ﴾ [البقرة: 269] و﴿أُوْلَٰتِ﴾ [الطلاق: 4]، زيدت الواوات بعد الهمزة حيث وقعت لقوّة المعنى على «أصحاب»، فإنّ في ﴿أُوْلِي﴾ معنى الصحبة وزيادة التمليك والولاية عليه، وكذلك زيدت في ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: 5] و ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمْ﴾ [النساء: 91] حيث وقعا بالواو، لأنه جمعٌ مبهم يظهر فيه معنى الكثرة الحاضرة في الوجود، وليس للفرق بينه وبين ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ كما قاله قوم لانتقاضه «بأولا».

ـ **الزائد الثالث الياء**، زيدت علامة لاختصاص ملكوتي باطن؛ وذلك في تسعة[1] مواضع كما قاله في «**المُقْنِع**»: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ [آل عمران: 144] ﴿مِن نَّبَإِيٓ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: 34]﴿مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: 15] ﴿وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: 90] ﴿وَمِنْ ءَانَآيِ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: 130] ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ﴾ [الأنبياء: 34]﴿أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: 51] ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: 47] و﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: 6]»[2].

قال أبو العباس المراكشي (ت721 هـ)[3]: إنما كتبت ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ بياءين فرْقاً بين ﴿ٱلْأَيْدِ﴾ [صٓ: 17] الذي هو القوة، وبين «الأيدي» جمع «يد»، ولا شكَّ أن القوة التي بنى الله بها السماء هي أحقُّ بالثبوت في الوجود من الأيدي، فزيدت الياء لاختصاص اللفظة بمعنى أظهر في إدراك الملكوتي في الوجود.

الوجه الثاني ما نقص عن اللَّفظ

ويأتي فيه أيضاً الأقسام السابقة:

ـ **الأول الألف**: كل ألف تكون في كلمةٍ لمعنى له تفصيلٌ في الوجود له اعتباران:

اعتبار من جهةٍ ملكوتية، أو صفات حالية، أو أمور عُلوية مما لا يدركه الحسّ فإن الألف تحذف في الخط علامة لذلك، واعتبارٌ من جهة ملكية حقيقية في العلم، أو أمور سُفْلية؛ فإن الألف تثبت.

---

(1) المُقنع للداني ص: 47 باب ذكر ما رسم بإثبات الياء.
(2) ذكره الداني في كتابه «**المقنع**» ص: 53، باب ذكر ما رسم بثبات الياء.
(3) هو أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي، ابن البنّا المراكشي، تقدم ص: 298.

واعتبر ذلك في لفظتي «القرآن» و«الكتاب» فإن القرآن هو تفصيل الآيات التي أحكمت في الكتاب، فالقرآن أدنى إلينا في الفهم من الكتاب وأظهر في التنزيل؛ قال الله تعالى في هود: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [الآية: 1] وقال في فصلت: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ [الآية: 3] وقال: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ﴾ [القيامة: 17]. ولذلك ثبت في الخط ألف «القرآن» وحذفت ألف «الكتاب».

وقد حُذِفت ألف «القرآن» في حرفين؛ هو فيهما مرادف للكتاب في الاعتبار؛ قال تعالى في سورة يوسف: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا﴾ [الآية: 2]، وفي الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا﴾ [الآية: 3]، والضمير في الموضعين ضمير الكتاب المذكور قبله[1]. وقال بعد ذلك في كل واحدة منهما: ﴿وَلَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [غافر: 67]، فقرينته هي من جهة المعقولية. وقال في الزخرف: ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الآية: 4].

ـ **الثاني حذف الواو**: اكتفاء بالضمة قصداً للتخفيف، فإذا اجتمع واوان والضم، فتحذف الواو التي ليست عمدة، وتبقى العمدة، سواء كانت الكلمة فعلاً، مثل: ﴿لِيَسُٓـُٔواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [الإسراء: 7]، أو صفة مثل ﴿المؤدة﴾ [التكوير: 8] و﴿لَيَبۡـُٔوسٞ﴾ [هود: 9] و﴿وَٱلۡغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: 94]؛ أو اسماً، مثل ﴿دَاوُۥدَ﴾ [البقرة: 251] إلا أن يُنْوَى كل واحد منهما فتثبتان جميعاً، مثل ﴿تَبَوَّءُو﴾ [الحشر: 9] فإن الواو الأولى تنوب عن حرفين لأجل الإدغام، فنويتْ في الكلمة، والواو الثانية ضمير الفاعل فثبتا جميعاً.

وقد سقطت من أربعة أفعال، تنبيهاً على سرعة وقوع الفعل وسهولته على الفاعل، وشدَّة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود:

أوَّلها: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: 18] فيه سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش، وهو وعيد عظيم ذكر مبدؤه وحذف آخره، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾ [القمر: 50].

وثانيها: ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الشورى: 24]، حذفت منه «الواو» علامة على سرعة

(1) أي في سورة يوسف الآية الأولى: ﴿الٓر تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾ وفي الزخرف الآية الثانية: ﴿وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾.

الحق وقبول الباطل له بسرعة، بدليل قوله: ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: 81]، وليس ﴿وَيَمْحُ﴾ معطوفاً على ﴿يَخْتِمْ﴾ الذي قبله، لأنه ظهر مع ﴿وَيَمْحُ﴾ الفاعل وعطف على الفعل ما بعده، وهو: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الشورى: 24]. قلت: إن قيل: لم رُسِم الواو في: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: 39]، وحذفت في: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الشورى: 24]: لأن الإثبات الأصل؛ وإنما حذفت في الثانية لأن قبله مجزوم، وإن لم يكن معطوفاً عليه، لأنه قد عطف عليه ﴿وَيُحِقُّ﴾، وليس مقيّداً بشرط، ولكن قد يجيء، بصورة العطف على المجزوم، وهذا أقربُ من عطف الجوار في النحو، والله أعلم.

وثالثها: ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ﴾ [الإسراء: 11] حذفُ الواو يدلُّ على أنه سهل عليه ويسارع فيه، كما يفعل في الخير، وإتيانُ الشر إليه من جهة ذاته أقربُ إليه من الخير.

ورابعها: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: 6] حذف الواو لسرعة الدعاء وسرعة الإجابة.

ـ **الثالث**: حذف الياء اكتفاء بالكسرة قبلها[1]، نحو ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: 40]، ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 25].

قال أبو العباس[2]: الياء الناقصة في الخط ضربان: ضرب محذوف في الخط ثابت في التلاوة، وضرب محذوف فيهما.

ـ **فالأول**: هو باعتبار ملكوتيٍّ باطن، وينقسم قسمين:

ما هو ضمير المتكلم، وما هو لام الكلمة.

فالأول: إذا كانت الياء ضمير المتكلم، مثل: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر: 16] ثبتت الياء الأولى، لأنه فعل ملكوتيٌ. وكذلك ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ [النمل: 36] حذفت الياء لاعتبار ما آتاه الله من العلم والنبوة، فهو المؤتى الملكوتي من قِبَل الآخرة، وفي ضمنه الجسماني للدنيا، لأنه فانٍ، والأول ثابت.

والقسم الثاني من الضرب الأول: إذا كانت الياء لامَ الكلمة، سواء كانت في

---

(1) انظر «**المقنع**» للداني ص: 30، باب ذكر ما حذفت منه الياء اجتزاء بكسر ما قبلها منها.
(2) أبو العباس هو المراكشي المعروف بابن البناء تقدم ذكره في ص: 298.

الاسم أو الفعل، نحو: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾ [البقرة: 186]، حذفت تنبيهاً على المُخْلِصِ لله، الذي قَلْبُهُ ونهايتُهُ في دُعَائِهِ في المَلَكوتِ والآخِرَةِ، لا في الدنيا.

ـ **الضرب الثاني**[1] الذي تسقط فيه الياء في الخط والتلاوة، فهو اعتبار غيبةٍ عن باب الإدراك جملة، واتصاله بالإسلام لله في مقام الإحسان، وهو قسمان: منه ضمير المتكلّم، ومنه لام الفعل.

فالأول: إذا كانت الياء ضمير المتكلم فإنها إن كانت للعبد فهو الغائب، وإن كانت للرب فالغيبة للمذكور معها، فإن العبدَ هو الغائب عن الإدراك في ذلك كلّه، فهو في هذا المقام مُسْلِم مؤمن بالغيب، مكتفٍ بالأدلَّة، فيقتصر في الخط لذلك على نون الوقاية والكسرة، ومنه من جهة الخطاب به الحوالة على الاستدلال بالآيات دون تعرّض لصفة الذات. ولما كان الغرضُ من القرآن من جهة الاستدلال واعتبار الآيات وضرب المثال دون التعرّض لصفة الذات ـ كما قال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: 28]، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: 74] كان الحذف في خواتم الآي كثيراً؛ مثل: ﴿فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: 41] ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: 40]، ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56]، وهو كثيرٌ جداً.

ـ **والقسم الثاني**:[2] إذا كانت الياء لاَم الكلمة في الفعل أو الاسم؛ فإنها تسقط من حيث يكون معنى الكلمة يعتبر من مبدئه الظاهر شيئاً بعد شيء إلى ملكوتية الباطن، إلى ما لا يدرك منه إلا إيماناً وتسليماً، فيكون حذفُ الياء منبّهاً على ذلك، وإن لم يكمل اعتباره في الظاهر من ذلك الخطاب بحسب عرض الخطاب، مثل: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 146]، هو ﴿مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ وَتَلَذُّ ٱلْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: 71] وقد ابتدأ ذلك لهم في الدنيا متصلاً بالآخرة.

فصل في حذف النون

ويلحق بهذا القسم حذف النون الذي هو لام فعلٍ، فيحذف تنبيهاً على صغر مبدأ الشيء وحقارته، وأن منه ينشأ ويزيد، إلى ما لا يحيط بعلمه غير الله، مثل ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً﴾ [القيامة: 37]، حذفت النون تنبيهاً على مهانة مبتدأ الإنسان وصغر قدره بحسب

(1) هو الضرب الثاني من التقسيم المذكور ص: 205.

(2) هو القسم الثاني من الضرب الثاني المذكور ص: 206، انظر «**المقنع**» للداني ص: 30 – 34.

ما يدرك هو من نفسه، ثم يترقّى في أطوار التكوين ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: 77]، فهو حين كان ﴿نُّطْفَةٍ﴾ كان ناقصَ الكون؛ كذلك كلُّ مرتبة ينتهي إليها كونه وهي ناقصة الكون بالنسبة لما بعدها، فالوجود الدنيويّ كلُّه ناقص الكون عن كون الآخرة، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: 64].

فصل فيما كتبت الألف فيه واواً على لفظ التفخيم[1]

وذلك في أربعة أصول مطّردة، وأربعة أحرف متفرعة.

فالأربعة الأصول هي: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: 3] و﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: 43] و ﴿ٱلْحَيَوٰةِ﴾ [البقرة: 85] و ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: 275].

والأربعة الأحرف: قوله في الأنعام [الآية: 52] والكهف [الآية:28]: ﴿بالغدوة﴾، والنور ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [الآية: 35]، وفي المؤمن ﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [الآية:41]، وفي النجم ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [الآية: 20].

فأما قوله: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ﴾ [الأنفال: 35]، ﴿إِنَّ صَلَاتِى﴾ [الأنعام: 162]؛ ﴿حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنعام: 29] ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [الروم: 39]، فالرسم بالألف في الكلّ.

والقصدُ بذلك تعظيمُ شأن هذه الأحرف؛ فإنّ الصلاة والزكاة عمودا الإسلام، والحياة قاعدة النفس، ومفتاح البقاء، وترك الربا قاعدة الأمان، ومفتاح التقوى ولهذا قال: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: 278]، إلى قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 279]، ويشتمل على أنواع الحرام، وأنواع الخبائث، وضروب المفاسد؛ وهو نقيض الزكاة؛ ولهذا قوبل بينهما في قوله: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: 276] واجتنابُه أصلٌ في التصرفات المالية؛ وإنما كُتِبَتْ بالألف في سورة الروم لأنه ليس العام الكلّي؛ لأنّ الكلّيَّ منفيٌّ في حكم الله عليه بالتحريم، وفي نفي الكليّ نفي جميع جزئياته.

(فإن قلتَ): فلم كتب ﴿ٱلزَّكَوٰةَ﴾ هنا بالواو؟ وهلّا جَرَتْ على نظم ما قبلها من قوله: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا﴾ [الروم: 39]؟ قلتُ: لأن المراد بها الكلية في حكم الله، ولذلك قال: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: 39].

---

(1) انظر «**المقنع**» للداني ص: 54، باب ذكر ما رسمت الألف فيه واواً على لفظ التفخيم.

وأما كتاب ﴿ٱلنَّجَوٰةِ﴾ بالواو فلأنها قاعدة الطاعات ومفتاح السعادات، قال الله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ﴾ [غافر: 41].

وأما ﴿بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ [الأنعام: 52] فقاعدة الأزمان، ومبدأ تصرّف الإنسان؛ مشتقة من الغدو. وأما ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: 35] فقاعدة الهداية، ومفتاح الولاية، قال الله تعالى: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [النور: 35].

وأما ﴿وَمَنَوٰةَ﴾ [النجم: 20] فقاعدة الضلال، ومفتاح الشرك والإضلال وقد وصفها الله بوصفين: أحدهما يدلّ على تكثيرهم الإلٰه من مثنى[1] ومثلث والثاني يدل على الاختلاف والتغاير، فمن معطل ومشبّه، تعالى الإلٰه عما يقولون!

فصل في مدّ التاء وقبضها

وذلك أن هذه الأسماء لما لازمت الفعل، صار لها اعتباران: أحدُهما من حيث هي أسماء وصفات، وهذا تقبض منه التاء. والثاني من حيث أن يكون مقتضاها فعلاً وأثراً ظاهراً في الوجود، فهذا تمدّ فيه، كما تمدّ في ﴿قَالَتِ﴾ [البقرة: 113] و﴿حَقَّتْ﴾ [يونس: 33] وجهة الفعل والأمر ملكية ظاهرة، وجهة الاسم والصفة ملكوتية باطنة.

في ذلك «الرحمة» مدت في سبعة مواضع للعلة المذكورة[2]: بدليل قوله في أحدهما: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: 56] فوضعها على التذكير، فهو الفعل. وكذلك: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: 50] والأثر هو الفعل ضرورة. والثالث: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 218]. والرابع في هود: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾ [73]، والخامس: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 2]. والسادس: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: 32] والسابع: ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: 32].

فصل في الفصل والوصل

اعلم أن الموصول في الوجود توصَل كلماته في الخط؛ كما توصل حروف الكلمة الواجدة والمفصول معنًى في الوجود يُفصَل في الخط، كما تفصل كلمة عن كلمة.

---

(1) وذلك قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: 19-20].

(2) انظر «المقنع» ص: 77 باب ذكر ما رسم في المصاحف من هاءات التأنيث بالتاء على الأصل.

ـ فمنه «إنّما»[1] بالكسر، كلّه موصول إلا واحداً ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: 134]، لأن حرف «ما» هنا وقع على مفصَّل، فمنه خيرٌ موعود به لأهل الخير؛ ومنه شرٌّ موعود به لأهل الشر؛ فمعنى «ما» مفصول في الوجود والعلم.

ـ ومنه «أنّما»[2] بالفتح كلُّه موصولٌ إلا حرفان: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج: 62]، ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [لقمان: 30]، وقع الفصل عن حرف التوكيد؛ إذ ليس لدعوى غير الله وضْلٌ في الوجود؛ إنما وضْلُها في العدم والنفي؛ بدليل قوله تعالى عن المؤمن: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [غافر: 43]، فوصل «أنما» في النفي، وفصل في الإثبات، لانفصاله عن دعوة الحق.

ـ ومنه «كلّما»[3] موصول كلُّه إلا ثلاثة: في النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱلْفِتْنَةِ أُرْكِسُوا۟ فِيهَا﴾ [الآية: 91]، فما رُدُّوا إليه ليس شيئاً واحداً في الوجود، بل أنواع مختلفة في الوجود، وصفة مردّهم ليست واحدة بل متنوعة، فانفصل «ما» لأنه لعموم شيء مفصّل في الوجود. وفي سورة إبراهيم: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [الآية: 34]، فحرف «ما» وقع على أنواع مفصلة في الوجود. وفي قد أفلح: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: 44]، والأمم مختلفة في الوجود، فحرف «ما» وقع على تفاصيل موجودة لتفصَّل.

وهذا بخلاف قوله: ﴿كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمُ فَرِيقًا كَذَّبُوا۟ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: 70] فإن هؤلاء هم بنو إسرائيل أمة واحدة؛ بدليل قوله: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: 91]، والمخاطبون على عهد النبي ﷺ لم يقتلوا الأنبياء، إنما باشرهُ آباؤهم؛ لكن مذهبهم في ذلك واحد، فحرف «ما» إنما يشمل تفاصيل الزمان، وهو تفصيل لا مفصّل له في الوجود إلا بالفرض والتوهم، لا بالحسّ، فوُصلت «كل» لاتصال الأزمنة في الوجود، وتلازم أفرادها المتوهَّمة، وكذلك: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن

(1) انظر «**المقنع**» للداني ص: 73 باب ذكر ما رسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل والموصولة على اللفظ، ذكر إنَّ ما.

(2) انظر «**المقنع**» ص: 73 – 74 ذكر أن ما.

(3) انظر «**المقنع**» ص: 74 ذكر كل ما.

ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: 25]، هذا موصول لأن حرف «ما» جاء لتعميم الأزمنة، فلا تفصيل فيها في الوجود، وما رزقوا هو غير مختلف، لقوله تعالى: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: 25].

فصل في بعض حروف الإدغام

ـ فمنه: ﴿عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾[1] [الأعراف: 166]، فردٌ ظهر فيه النون وقطع عن الوصل؛ لأن معنى «ما» عموم كليٌ تحته أنواع مفصّلة في الوجود غير متساوية في حكم النَّهي عنها، ومعنى «عن» المجاوزة، والمجاوزة للكليٌ مجاوزة لكل واحد من جزئياته، ففصل علامةً لذلك.

ـ وكذلك: ﴿مِن مَّا﴾[2] ثلاثة أحرف مفصولة لا غير، في النساء: ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [الآية: 25] وفي الروم: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾ [الآية: 28] وفي المنافقين: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [الآية: 10] وحرف «ما» في هذه كلّها مقسّمَ في الوجود بأقسام منفصلة غير متساوية في الأحكام، وهي بخلاف قوله: ﴿مِّمَّا كَسَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: 79]، فإنَّها وإن كان تحتها أقسام كثيرة فهي غير مختلفة في وصفها بكتب أيديهم، فهو نوع واحد يقال على معنى واحد من تلك الجهة هو في إفراده بالسوية.

– وكذلك: ﴿أَم مَّن﴾[3] بالفصل، أربعة أحرف لا غير، في النساء: ﴿أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [الآية: 109]. وفي التوبة: ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ﴾ [الآية: 109]. وفي الصافات: ﴿أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [الآية: 11]. وفي السجدة: ﴿أَم مَّن يَأْتِى﴾ [الآية: 40]. فهذه الأربعة الأحرف «مَن» فيها تقسَّم في الوجود بأنواع مختلفة في الأحكام بخلاف غيرها، مثل: ﴿أَفَمَن يَمْشِى مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِى﴾ [الملك: 22]، فهذا موصولٌ، لأنه من نوع واحد حيث يمشي على صراط مستقيم. وكذا: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل: 61]؛ لا تفاصيل تحتها في الوجود.

---

(1) انظر «**المقنع**» ص: 69 ذكر (عن ما)، وما بين الحاصرتين ساقط من المخطوطة.
(2) انظر «**المقنع**» ص: 68 ذكر (من ما).
(3) انظر «**المقنع**» للداني ص: 71 ذكر (أم من).

فصل في حروف متقاربة تختلف في اللّفظ لاختلاف المعنى

مثل: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة: 247]، ﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾ [الأعراف: 69]﴿يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: 26]، ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: 245]، فبالسين السعة الجزئية كذلك علة التقييد، وبالصاد السعة الكلية؛ بدليل علّو معنى الإطلاق، وعلو الصاد مع الجهارة والإطباق، وكذلك: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: 23]، ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ﴾ [الانفطار: 8]، ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ [الحديد: 13]، ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [يس: 51]، فبالسين ما يحصر الشيء خارجاً عنه، وبالصاد ما تضمنه منه. وكذلك: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ [هود: 5]، ﴿وَكَانُوا۟ يُصِرُّونَ﴾ [الواقعة: 46]، فبالسين من السر، وبالصاد من التمادي. وكذلك: ﴿يُسْحَبُونَ فِى ٱلنَّارِ﴾ [القمر: 48] و﴿مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ [الأنبياء: 43]، فبالسين من الجرّ، وبالصاد من الصحبة.

وكذلك: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم﴾ [الزخرف: 32]، ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا﴾ [الأنبياء: 11]، بالسين تفريق الأرزاق والإنعام، وبالصاد تفريق الإهلاك والإعدام. وكذلك: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: 22-23] بالضاد منعّمة بما تشتهيه الأنفس، وبالظاء منعّمة بما تلذ الأعين. وهذا الباب كثير، يكفي فيه اليسير.

من الكتب المؤلفة في هذا العلم[1]

1 ـ «المصاحف»: لابن أبي داود السجستاني (ت 316 هـ) طبع بتحقيق جفري آرثر، عام 1356هـ / 1937م هولندا ـ ليدن بالاشتراك مع المطبعة الرحمانية بالقاهرة ومطبعة الرغائب وصوّر ببغداد مكتبة المثنى عام 1380هـ / 1960م. طبع بتنضيد جديد في بيروت بدار الكتب العلمية عام 1406هـ / 1986م.

2 ـ «المُقْنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط»: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ) طبع بتحقيق أوتوبرتزل، عام 1351هـ / 1932م باستنبول (ومعه كتاب «**المحكم في النقط**»)، وطبع بتحقيق محمد أحمد دهمان، عام 1359هـ / 1940م بدمشق مطبعة جامعة دمشق (ومعه كتاب «**المحكم في نقط المصاحف**»). وله «**ذيل المقنع في معرفة نقط المصاحف**» للداني أبي عمرو (ت 444 هـ) مخطوط في قليج علي رقم (1029).

---

(1) اقتصرت على ذكر المطبوع فقط.

3 ـ «**المُحْكَم في نقط المصاحف**»: للداني أبي عمرو (ت 444 هـ) طبع بتحقيق أوتوبرتزل، باستنبول عام 1351هـ / 1932م وطبع بتحقيق محمد أحمد دهمان، بليبيا مكتبة النجاح عام 1359هـ / 1940م، وطبع بتحقيق عزة حسن (مع ملحق «**في ذكر مذاهب المتقدمين في النقط**» للداني) بدمشق وزارة الثقافة والإرشاد عام 1380هـ / 1960م، وبتحقيق محمد صادق قمحاوي بالقاهرة مكتبة الكليات الأزهرية عام 1398هـ / 1978م، وصُوِر مؤخراً بدمشق بدار الفكر بتحقيق عزة حسن، عام 1407هـ / 1986م.

4 ـ «**عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد**»: المشهورة «**بالرائية في الرسم**» للشاطبي أبو القاسم بن فيرُه (ت 590 هـ) طبع مع «**حرز الأماني**» بمصر نشر حسن التتري، طبعة حجر عام 1286هـ / 1869م، وطبع بمطبعة الطوخي مصر عام 1302هـ / 1884م.

5 ـ «**مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن**»: (أرجوزة) للخَرَّاز محمد بن محمد بن إبراهيم الشَّرِيشِي الفاسي (ت 718هـ) طبع ومعه ثلاثة كتب: «**دليل الحيران**» و«**الإعلان**» و«**تنبيه الخِلّان**» نشره صالح العسلي، بتونس المطبعة العمومية عام 1326هـ / 1908م، وطبع بالقاهرة عام 1365هـ / 1946م، وصوِّر في ليبيا عن طبعة تونس بمكتبة النجاح.

6 ـ «**شرح تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد على عقيلة أتراب القصائد**»: للقاصِح، علي بن عثمان بن محمد (ت 801 هـ) مطبوع في القاهرة بتحقيق عبد الفتاح القاضي، نشر مصطفى الحلبي عام 1369هـ / 1949م.

7 ـ «**الإعلان بتكميل مورد الظمآن**»: (مطبوع بذيل «**مورد الظمآن**»)، لعبد الواحد ابن أحمد بن عاشر (ت 1040هـ)، نشره صالح العسلي، في تونس المطبعة العمومية 1326هـ / 1908م، وطبع في ليبيا بمكتبة النجاح صورة عن طبعة تونس، وطبع في القاهرة بتحقيق عامر السيد عثمان، عام 1365هـ / 1946م.

8 ـ «**الرحيق المختوم في نثر اللؤلؤ المنظوم**»: للحسن بن الحسين بن خلف(؟) ألّفه في شرح كتاب الشيخ محمد بن أحمد المتولي، المسمى بـ «**اللؤلؤ المنظوم**» طبع في القاهرة بمطبعة المعاهد عام 1342هـ / 1923م.

9 ـ «فتح الرحمٰن وراحة الكسلان»: لمحمد أبو زيد (ت 1323هـ) طبع بمطبعة أبو زيد بالقاهرة عام 1315هـ / 1897م.

10 ـ «تنبيه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمآن»: ـ مطبوع بذيل «**دليل الحيران**» ـ لإبراهيم بن أحمد المارغني ـ كان حياً سنة (1326هـ)، نشره صالح العسلي، في تونس بالمطبعة العمومية 1326هـ / 1908م، وفي ليبيا مكتبة النجاح صورة عن طبعة تونس دون تاريخ.

11 ـ «البيان المفيد في رسم خط القرآن المجيد»: لأحمد عزة البغدادي (ت 1352 هـ) طبع بتحقيق عبد الرحيم محمد علي، النجف مطبعة النعمان 1395هـ / 1975م (معجم الدراسات القرآنية ص: 356).

12 ـ «إرشاد الحيران في رسم القرآن»: لمحمد علي بن خلف الحسيني المعروف بالحدّاد (ت 1357هـ) (**معجم مصنفات القرآن** 3/ 277).

13 ـ «إيقاظ الأعلام بوجوب اتباع رسم المصحف الإمام»: للشنقيطي محمد حبيب الله (ت 1363 هـ) طبع في القاهرة بمطبعة المعاهد عام 1345هـ / 1926م وطبع في بيروت بدار الرائد العربي مصوّراً بالأوفست عام 1402هـ / 1982م.

14 ـ «الفرائد الحسان في بيان رسم القرآن»: لمحمد يوسف التونسي (ت 1380هـ) طبع في دمشق بمطبعة العلوم والآداب عام 1375هـ / 1955م.

15 ـ «الفرقان ـ جمع القرآن تدوينه هجاؤه ورسمه وتلاوته وقراءته»: لابن الخطيب محمد عبد اللطيف (ت القرن الرابع عشر) طبع في القاهرة بمطبعة دار الكتب عام 1368هـ / 1948م (**معجم الدراسات القرآنية**، ص: 392).

16 ـ «رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات»: لعبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر في القاهرة مكتبة نهضة مصر عام 1380هـ / 1960م (**معجم الدراسات القرآنية** ص: 359 و434).

17 ـ «تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه»: لمحمد ظاهر قلي الكردي(؟) طبع في جدة عام 1365هـ / 1945م، وطبع بتحقيق علي محمد الضبّاع. القاهرة مطبعة البابي الحلبي عام 1373هـ / 1953م. (**معجم الدراسات القرآنية** ص: 356).

obeikandi.com

3 ــ علم الوَقْفِ والابتداءِ[1]

الوقف في اللغة: الحَبْسُ[2]. قال الجوهري[3]: أَوْقَفْتُ عن الأمر الذي كنت فيه أي أَقْلَعْتُ قال الطِرِمَّاح[4]:

قلَّ في شَطِّ نَهْرَوانَ اغتِمَاضِي ... وَدَعاني هَوَى العيونِ المِراضِ
جامحاً في غَوايَتِي ثُمَّ أَوْقَفْـ ... ـتُ رِضاً بالتُّقَى وذو البِرِّ رَاضِي[5]

وحكى أبو عمرو[6]: ثم أَوْقَفْتُ، أي سَكَتُّ. والوَقْفُ في القراءة قَطْعُ الكلمة عما بعدها[7] والمَوْقِفُ: المَوْضعُ الذي تقف فيه.

---

(1) للتوسع في هذا النوع انظر: «**الفهرست**» لابن النديم ص: 38 – 39 الفن الثالث من المقالة الأولى الكتب المؤلفة في الوقف والابتداء في القرآن، والكتب المؤلفة في وقف التمام، و«**فنون الأفنان**» لابن الجوزي ص: 353 باب في أدب الوقف والابتداء، و«**البرهان**» للزركشي 1/ 493، و«**النشر في القراءات العشر**» لابن الجزري 1/ 224، الوقوف والابتداء، و«**الإتقان**» للسيوطي 1/ 230 النوع الثامن والعشرون في معرفة الوقف والابتداء و«**مقدمة منار الهدى**» للأشموني ص: 13، «**فوائد مهمة وترتيب العلوم**» للمرعشي، ص: 130، و«**كشف الظنون**» لحاجي خليفة 2/ 1470 كتاب الوقف في كلا، وفي 2/ 2024 علم الوقوف، و«**أبجد العلوم**» للقنَّوجي 2/ 570 علم الوقوف، ومقدمة «**معجم الدراسات القرآنية**» ص: 47 أول من ألف في الوقوف، و«**مقدمة التحقيق لكتاب منار الهدى**» لبسام عبد الوهاب الجابي ص: 5، ومقدمة التحقيق لكتاب «**المكتفى في الوقف والابتداء**» للدكتور يوسف المرعشلي، و«**علامات الوقف في القرآن**» لحسن مأمون (مقال في مجلة منبر الإسلام، س 22، ع 8، عام 1384هـ/ 1964م)، و«**علامات الوقف في القرآن**» لمحمد الفحام، (مقال في مجلة منبر الإسلام، س 30، ع 3، عام 1393هـ/ 1973م).

(2) الجرجاني، «**التعريفات**» 274.

(3) إسماعيل بن حماد الجوهري، من أئمة اللغة، ألَّف «**الصَّحاح**» توفي سنة 393هـ/ 1002م (ياقوت، **معجم الأدباء** 2/ 269).

(4) الطرمَّاح بن حكيم، شاعر فحل، ولد ونشأ في الشام، توفي نحو سنة 125هـ/ 742م (ابن قتيبة، الشعر والشعراء: 228).

(5) ابن منظور، اللسان (وقف).

(6) أبو عمر بن العلاء، زبان بن عمار: من أئمة اللغة البصريين. توفي في الكوفة سنة 154هـ/ 770م (السيرا في، «**أخبار النحويين البصريين**» 22).

(7) الجرجاني، المصدر السابق.

وقد وردت مادة (وقف) في أربعة مواضع في القرآن: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ [الصافات: 24]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: 27]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: 30]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: 31] وهي تدل على الحَبْس وسكون الحركة[1]، وكثر ورودها في الحديث النبوي، من ذلك ما رواه الترمذي: «ولا يمر بآية عذاب إلّا وقف يتعوذ»[2] بمعنى قطع القراءة.

وأما الابتداء فهو ضد الوقف، بَدَأْتُ الشيءَ فَعَلْتُهُ ابْتِداءً، والبَدْءُ فعل الشيء أول[3].

وفي الاصطلاح:[4] هو فن جليل يعرف به كيفية أداء القراءة بالوقف على المواضع التي نصَّ عليها القُرّاء لإتمام المعاني، والابتداء بمواضع محدّدة لا تختلّ فيها المعاني. كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: 7] فمن وقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ حصر علم المحكم والمتشابه وتأويله بالله ﷻ، ومن وقف على ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ عطفهم على اسم الجلالة، أي أنهم يعلمون تأويل المتشابه.

والوقف والقطع والسكت بمعنى واحد، وقيل: القطع عبارة عن قطع العبارة رأساً، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمناً ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس[5].

والناس مختلفون في تعيين مواضع الوقف، فمنهم من جعله على انتهاء النفس؛ ومنهم من جعله على رؤوس الآي، والصواب أنها تتعلق بالمعاني، لأنها أصل، والأنفاس تابعة لها، فقد يأتي وقف في وسط الآية، والأغلب مجيئها في أواخرها[6].

---

(1) **«معجم ألفاظ القرآن»** 2/ 874.

(2) أخرج الحديث الإمام الترمذي في **«سننه»**، كتاب المواقيت، الباب (79) وأخرجه الإمام النسائي في **«سننه»**، كتاب التطبيق، الباب (73) وكتاب الافتتاح، الباب (77)، وأخرجه الإمام أحمد في **«مسنده»** 6/ 24.

(3) ابن منظور، **«اللسان»** بدأ.

(4) الزركشي، **«البرهان»** 1/ 342.

(5) الأشموني، **«منار الهدى»** 8.

(6) الأنصاري، **«المقصد»** 2 – 3.

وليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقف عنده، بل المراد أنه يصلح عنده ذلك، فالقارىء كالمسافر، والمقاطع كالمنازل التي ينزلها المسافر، وهي مختلفة بالتَّامِ والحُسُن كاختلاف المنازل في الخصب، ووجود الماء ونحوه[1].

أخرج الإمام مسلم في **صحيحه** 2/ 594، في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة من رواية عدي بن حاتم ﷺ : «أنَّ رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: مَنْ يُطِع الله ورسوله فقد رَشَدَ ومَن يعصِهما ـ فوقف، ثم قال ـ : فقد غَوَى. فقال له رسول الله ﷺ: «**بِئْسَ الخطيبُ أنت!**».

وذلك أنه وصل كلامه ووقف على «ومَن يعصهما». فقد كان ينبغي أن يَصِلَ كلامه فيقول: «ومَن يعصهما فقد غَوَى» أو يقف على «ورسوله فقد رشد. فإذا كان مكروهاً في الخطب وكلام الناس، ففي كلام الله أشد».

نشأة الوقف والابتداء

كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ يهتمون عند قراءة القرآن بمراعاة الوقف والابتداء، ويتناقلون مسائله مُشافَهَةً، ويتعلّمونه كما يتعلمون القراءة، أخرج ابن النحاس عن ابن عمر ﷺ ، أنه قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن إحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فيتعلّم حلالها وحرامها، وآمِرَها وزاجِرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»[2].

وأخرج السيوطي عن علي بن أبي طالب ﷺ ، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: 4]. قال: «الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»[3].

وأخرج ابن الجزري: «وصحّ، بل تواتر عندنا تَعَلُّمُه والاعتناءُ به مِنَ السلف الصالح... كلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب»[4].

واستمر السلفُ الصالح من الصحابة والتابعين، يتناقلون مسائل هذا العلم مشافهة

(1) المصدر السابق.
(2) ابن النحاس، **«القطع والائتناف»** 87.
(3) السيوطي، **«الإتقان»** 1/ 85.
(4) ابن الجزري. **«النشر في القراءات العشر»** 1/ 225.

إلى أن جاء عصر التدوين، فبدأ العلماء بالتأليف فيه، وأوّل من نعلم أنه ألّف في الوقف والابتداء: شيبة بن نصاح المدني الكوفي (130هـ / 747م)، قال ابن الجزري: «وهو أول من ألف في الوقوف»[1] ولم يصلنا كتابه «الوقوف»[2] لنعرف كيف كان منهج التأليف فيه، أو المادة التي كانت منطلقاً في هذا المضمار.

ومما يلفت الانتباه، أن كل من ألف في الوقف والابتداء كانوا من القُرّاء والنحوّيين، وقَلّ أن نجد إماماً في القراءة أو اللغة إلّا وله مشاركة في التصنيف في هذا العلم.

أنواع الوقف

الوقف على ثلاثة أنواع: وقف القُرَّاء، ووقف الفُقهاء، ووقف النَّحْوِيين، ويندرج العلم الذي بين أيدينا تحت النوع الأول، وقد سبق تعريفه.

وأما وقف الفقهاء:[3] فهو حبس مال أو عقار أو أي شيء يمكن الانتفاع به لجهة معينة. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] فإن أبا طلحة الصحابي[4] لما سمع هذه الآية رغب في وقف بئر هي أحب أمواله إليه. وفي الحديث خبر الإمام مسلم: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**»[5] والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف، وفي الحديث: «أن عمر رضي الله عنه أصاب أرضاً بخيبر فقال: يا رسول الله ما تأمرني فيها؟ فقال: «**إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها. فتصدق بها عمر على ألا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث**»[6].

---

(1) ابن الجزري، «**غاية النهاية**» 1/ 330.

(2) سيزكين، «**تاريخ التراث العربي ـ مترجم**» 1/ 10.

(3) الخطيب الشربيني، «**مغني المحتاج**» 2/ 376.

(4) زيد بن سهل، أبو طلحة الأنصاري: صحابي من الشجعان الرواة. توفي في المدينة سنة 34هـ/ 654م (ابن سعد، «**الطبقات**» 3/ 504).

(5) حديث صحيح، أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة مرفوعاً، كتاب الوصية (25) باب 3 حديث 14، (مسلم «**الصحيح**» 3/ 1255).

(6) أخرج الحديث الإمام أحمد في« **مسنده**» عن ابن عمر (ابن حنبل، «**المسند**» 2/ 125).

وأما وقف النحويين:[1] فهو قطع النطق عند آخر الكلمة والوقف عليها بصورة معينة، نحو قولك: «رأَيْتُ زَيداً» فتقف وتقول: «رَأَيْتُ زَيْداً، أو زيد أو زَيْد».

وللحروف الموقوف عليها أحكام، فالموقوف عليه يكون ساكناً، والمبدوء به لا يكون إلّا متحركاً. ويشترك في ذلك الاسم والفعل والحرف.

فمن مسائله الوقف على الاسم الصحيح الآخر المنصرف المرفوع؛ فإنه يكون على خمسة أوجه: بالسكون والإشمام والروم والتضعيف ونقل الحركة.

ومن مسائله أيضاً: الوقف على الاسم المنوَّن، والوقف على إذن، والوقف على الاسم المنقوص المنوَّن، والمنقوص غير المنوَّن، والوقف على الاسم المقصور، وعلى هاء الضمير، وما آخره هاء التأنيث، وتاء تأنيث، والوقف على المتحرِّك الذي ليس به هاء تأنيث، والوقوف بهاء السكت، ودخول هاء السكت على ما الاستفهامية، والوقف على نون التوكيد الخفيفة، وغيرها من المسائل التي ألّف النحويون التصانيف حولها.

ويدخل في هذا النوع كتب ألّفها القراء حول مسائل الوقوف في القرآن، ككتاب: «**تحفة الأنام في الوقف على الهمزة لحمزة وهشام**» لابن القاصح، وكتاب «**مَزيد النفع بما رجح فيه الوقف على الرفع**» لابن حجر العسقلاني، وهذا كله مما لا يتعلق بموضوع كتابنا، وإنما يشترك معه في التسمية فقط، إذ أن موضوع كتابنا هو تعيين المواضع التي يقف عندها القارىء.

أقسام الوقف والابتداء

ينقسم الوقف عند أكثر القراء إلى أربعة أقسام: تامٌّ، وكافٍ، وحَسَنٍ وقَبيحٍ[2].

فالتامُّ هو الذي لا يتعلق بشيء مما بعده.

والكافي هو الذي ينقطع عما بعده في اللفظ، ولكنه يتعلَّق به في المعنى، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده.

---

(1) سيبويه، «**الكتاب**» 3/ 521 – 528، ابن يعيش، «**شرح المفصّل**» 9/ 67.
(2) الزركشي، «**البرهان**» 1/ 342.

والحسن هو الذي يحسن الوقوف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلّقه به في اللفظ والمعنى، والقبيح هو الذي لا يفهم منه المراد.

وذهب بعض العلماء إلى غير هذا التقسيم، فهو ثلاثة أقسام عند ابن الأنباري[1]: تام وحسن وقبيح. وخمسة أقسام عند السجاوندي[2]: لازم، ومُطْلَق، وجائِز، ومُجوَّز لوَجْهٍ، ومُرَخَّص لضرورة. وثمانية أقسام عند غيره[3]: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به. وقد قسمه ابن الجزري[4] إلى قسمين: اختياري واضطراري[5].

ولسنا نميل إلى الترجيح بين هذه الأقوال، لأن المصاحف الحالية المتداولة، تعتمد على جميع أقوال هؤلاء العلماء كل قطر يعتمد ما يعدّه صحيحاً.

وأما الابتداء فلا يكون إلا اختيارياً، لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقلٍّ بالمعنى مُوفٍ بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالته، وقد يكون الوقف حسناً، والابتداء بعده قبيحاً، وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به حميداً، وترى كل ذلك مفصّلاً في المُصحَف.

أهمية الوقف والابتداء[6]

يُسَنّ للقارىء أن يتعلّم الوقوف، والأصل فيه ما رواه ابن عمر[7]: «لقد عشنا

---

(1) محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، أبو بكر، صاحب كتاب «**إيضاح الوقف والابتداء**» توفي سنة 328هـ / 939م (ابن الجزري، «**الغاية**» 2/ 231).

(2) محمد بن طيفور، إمام مقرىء نحوي، له كتاب «**إيضاح الوقف والابتداء**» توفي سنة 560هـ / 1164م (ابن الجزري، «**الغاية**» 2/ 157).

(3) السيوطي، «**الإتقان**» 1/ 85 – 86.

(4) محمد بن محمد، شمس الدين، شيخ القراء في زمانه، له كتاب «**الاهتداء في الوقف والابتداء**» توفي سنة 833هـ / 1429م (ابن العماد، «**شذرات الذهب**» 7/ 204).

(5) ابن الجزري «**النشر**» 1/ 225.

(6) السيوطي، «**الإتقان**» 1/ 85، الزركشي، «**البرهان**» 1/ 342.

(7) عبد الله بن عمر بن الخطاب الصحابي الجليل، من علماء الصحابة ومفتيهم توفي بمكة سنة 73هـ / 692م (ابن حجر، « **الإصابة**» 2/ 347).

برهة من دَهْرِنا، وإن أحدنا لَيُؤتَى الإيمانَ قبلَ القرآن، وتَنْزِلُ السورةُ على محمد ﷺ فنتعلّمُ حَلالَها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تعلّمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زجره وما ينبغي أن يوقف عنده»[1] فهذا الحديث يدلّ على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف كما يتعلمون القرآن وهو إجماع من الصحابة ثابت.

وعن علي[2] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: 4] قال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[3].

وقد حضَّ الأئمةُ على تعلّمه ومعرفته والاعتناء به، واشترط كثير من العلماء على المُجِيزِ ألّا يُجِيزَ أحداً إلّا بعد معرفته الوقف والابتداء[4] لأن به تُعْرَف معاني القرآن، ولا يمكن استنباط الأدلة الشرعية إلّا بمعرفة الفواصل[5].

علاقة الوقف بسائر العلوم

تحتاج معرفة هذا الفن إلى علوم كثيرة، قال ابن مجاهد[6]: لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وكذا علم الفقه.

أما النحو:[7] فلا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، ولا على المنصوب دون الناصب، ولا عكسه، ولا على المؤكد دون التأكيد، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه، ولا

---

(1) أخرجه ابن النحاس في **«القطع والائتناف»**: 87، وعزاه السيوطي للبيهقي في **«السنن»** (السيوطي، **«الإتقان»** 1/ 85).

(2) علي بن أبي طالب، ابن عم النبي ﷺ ورابع الخلفاء الراشدين، استشهد سنة 40هـ / 660م (ابن حجر، **«الإصابة»** 2/ 507).

(3) السيوطي، **«الإتقان»** 1/ 85.

(4) ابن الجزري **«النشر»** 1/ 225.

(5) السيوطي، المصدر نفسه.

(6) أحمد بن موسى، أبو بكر بن مجاهد، شيخ القراء في عصره له كتاب **«القراءات الكبير»** توفي سنة 324هـ / 935م (ابن الجزري **«غاية النهاية»** 1/ 139).

(7) الزركشي، **«البرهان»** 1/ 343.

على إن وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، وكذا ظننت، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء، ولا على المفسَّر عنه دون التفسير، ولا على الموصول دون صلته، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما، ولا على الذي يليه دون الجواب والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله لا يجوز الوقف عليه.

التفسير: لا بُدَّ للقارىء من أن يُلِمَّ به، ومثاله الوقف على قوله: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: 16] كان المعنى محرمة عليهم هذه المدة، وإذا وقف على ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى محرّمة عليهم أبداً، وأن التيه أربعين سنة، فرجع في هذا إلى التفسير.

القراءات: ومعرفتها ضرورية للقارىء، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: 22] من قرأ بفتح الحاء في ﴿حِجْرًا﴾ كان التمام ﴿مَّحْجُورًا﴾، ومن قرأ بضم الحاء ـ وهي قراءة الحسن ـ فالوقف ﴿حِجْرًا﴾ لاختلاف المعنى.

وإذا قرأ: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ [المائدة: 45] إلى قوله ﴿قِصَاصٌ﴾ فهو التام إذا نصب ﴿وَٱلْعَيْنَ﴾، ومن رفع فالوقف عند: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ وتكون ﴿وَٱلْعَيْنَ﴾ ابتداء حكم في المسلمين وما قبله في التوراة[1].

المعاني: وأكثر القراء يبتغون في الوقف المعنى، وإن لم يكن رأس آية. ونازعهم فيه بعض المتأخرين وقال: هذا خلاف السنة، فإن النبي ﷺ كان يقف عند كل آية، فيقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 2] ويقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 3] وهكذا روت أم سلمة في الحديث الذي أخرجه أبو داود[2] والترمذي[3] «أن النبي ﷺ كان يُقَطِّع قراءته آية آية». ومعنى هذا الوقف على رؤوس الآي[4].

وأكثر أواخر الآي في القرآن تام أو كاف، وأكثر ذلك في السور القصار الآي، نحو الواقعة.

(1) الزركشي، **«البرهان»** 1/ 349.
(2) أبو داود، **«السنن»** 4/ 294.
(3) الترمذي، **«السنن»** 5/ 182.
(4) الزركشي، **«البرهان»**: 350.

وهذا هو الأفضل ـ أعني الوقوف على رؤوس الآي ـ وإن تعلّقت بما بعدها. وذهب بعض القُرّاء إلى تَتَبُّع الأغراض والمقاصد، والوقوف عند رؤوس انتهائها، واتّباع السُّنَّة أَوْلَى. وممّن ذكر ذلك أبو بكر البيهقي[1] في كتاب «**شعب الإيمان**» وغيره، ورجح الوقف على رؤوس الآي وإن تعلّقت بما بعدها[2].

التاليف في الوقف والابتداء

نأتي على ذكر أشهر الكتب المؤلفة في علم الوقف والابتداء، منذ بدأ التأليف فيه حتى أيامنا هذه، المطبوع منها فقط ومكان طبعه وتاريخه. وقد رتبنا هذه المؤلفات حسب التسلسل الزمني لوفيات أصحابها، وأهمها:

1 ـ الإيضاح في الوقف والابتداء: لمحمد بن القاسم بن بشار الأنباري، أبي بكر النحوي الأديب توفي سنة (328هـ / 939م). وكتابه هذا من أشهر الكتب في هذا الفن. قال الداني: «سمعت بعض أصحابنا يقول عن شيخ له، إن ابن الأنباري لمّا صنّف كتابه في الوقف والابتداء، جيء به إلى ابن مجاهد، فنظر فيه وقال: لقد كان في نفسي أن أعمل في هذا المعنى كتاباً، وما ترك هذا الشاب لمُصنّف ما يُصَنّفُ» وقال ابن الجزري: «وكتاب ابن الأنباري في الوقف والابتداء أول ما أُلّف فيه وأحسن». وقد اعتمد الداني عليه اعتماداً كبيراً في كتابه. طُبع بتحقيق محيي الدين رمضان، بدمشق، مجمع اللغة العربية، 1391هـ / 1971م، 2ج.

2 ـ القطع والائتناف: لأحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بابن النحاس، أبي جعفر النحوي المصري. توفي سنة (338هـ / 949م). وكتابه مشهور في هذا الفن ضمّنه أقوال السابقين، فحفظ أقوالهم ورجّح بينها، وهو من المصادر التي اعتمد عليها الداني في كتابه، وقد سمّاه بعضهم «**الوقف والابتداء**». طُبع بتحقيق أحمد خطاب العمر، ببغداد وزارة الأوقاف، 1398هـ / 1978م. 1ج.

3 ـ الوقف على كلا وبلى: لمكّي بن أبي طالب القيسي القيرواني (ت 437 هـ)

---

(1) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي: محدث فقيه، غلب عليه الحديث ورحل في طلبه وسمع وصنّف فيه كثيراً منها: «**السنن**»، و«**شعب الإيمان**» توفي سنة 458هـ/ 1066م (السبكي، «**طبقات الشافعية**» 3/ 3).

(2) الزركشي، «**البرهان**».

طُبع بتحقيق أحمد حسن فرحات، دمشق، دار المأمون، 1399هـ / 1979م. 1ج.

4 ـ المُكتَفَى في الوقف والابتداء: للإمام الداني، أبي عمرو، عثمان بن سعيد الأندلسي (ت 444 هـ) طبع بتحقيق يوسف المرعشلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1404هـ / 1984م، 1ج.

5 ـ المقصد لتلخيص ما في المرشد: لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري الشافعي، أبي يحيى، شيخ الإسلام، القاضي المفسر المحدث توفي سنة (926هـ / 1519م). وقد لخص في كتابه هذا كتاب «**المرشد**» لأبي محمد الحسن بن علي العماني المتوفّى بعيد الخمسمائة. أول كتابه: «الحمد لله على آلائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصفيائه...» طبع ببولاق في مصر 1281هـ / 1864م، وله طبعات أخرى.

6 ـ منار الهدى في الوقف والابتداء: لأحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني الشافعي الفقيه المقرىء، من أعيان القرن الحادي عشر الهجري، أوله «... أما بعد، فيقول العبد الفقير القائم على قَدَمَيْ العَجْز والتقصير...» وقد اختصره عبد الله بن مسعود المصري في كتابه «**أوائل الندى**». طبع الأصل على الحجر ببولاق، في مصر 1286هـ / 1869م، وله طبعات أخرى.

7 ـ كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن: للشيخ محمد صادق الهندي، كان حياً سنة (1290هـ / 1873م). أول كتابه «الحمد لله الذي هدانا لتلاوة كتابه...» طبع بالقاهرة مطبعة كاستلي. 1290هـ / 1873م.

وقد ضمَّن بعضُ العلماءِ هذا الفَنَّ في أبوابٍ من كتبهم، كما فعل السخاوي في «**جمال القراء**»[1] وابن الجزري في «**النشر**».

(1) طبع الكتاب بمطبعة كاستلي عام 1290هـ / 1873م.

4 ــ علم الأَحْرُف السَبْعَة(*)

مِنَ الأُصولِ التي جاءت بها الشريعة، مُراعاةُ اليُسْر على الناس، وَرفْعُ العُسْر والمَشَقَّة عنهم، وكان موضع اليسر هنا هو أن يسهل على العرب أخذ كتاب الله تعالى، والاهتداء بهداه.

تعريف الأحرف السبعة:

تعريف الحَرْفِ لغة: الحرف في أصل كلام العرب معناه الطرف والجانب، وحَرْفُ السفينةِ والجَبَل: جانِبُهُما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج: 11].

أي أنّ مِن الناس مَن لا يدخل في الدين دخول مُتَمَكِّنٍ، فإن أصابه خَيرٌ أي خَصْبٌ وكَثُر مالُهُ أو ماشِيَتُه اطمأن به، ورَضِيَ بدينه، وإن أصابته فِتْنَةُ اخْتِبَارٍ بجَدْبٍ وقِلَّةِ مالٍ انقلب على وجهه، أي رجع عن دينه إلى الكفر وعبادة الأوثان[1].

تعريف الأحرف السبعة اصطلاحاً: الأحرف السبعة: سبعة أوجه فصيحة من اللغات والقراءات أنزل عليها القرآن الكريم.

(*) للتوسع في هذا النوع انظر: **«مقدمة تفسير الطبري»** 1/ 9، المقدمة، القول في اللغة التي نزل بها القرآن من لغات العرب و**«الفهرست»** لابن النديم: 38، و**«مقدمة المحرر والوجيز»** لابن عطية 1/ 51، و**«التمهيد»** لابن عبد البر 8/ 272 – 315، و**«فنون الأفنان»** لابن الجوزي: 196 – 219، و**«الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز»** للعزّ بن عبد السلام ص: 214، فصل في بيان اللغات التي نزل بها القرآن وفي معنى الأحرف السبعة، و**«المرشد الوجيز»** لأبي شامة: 77 – 145، و**«مقدمة تفسير القرطبي»** 1/ 41، نزول القرآن على سبعة أحرف، و**«البرهان»** للزركشي 1/ 301، و**«الإتقان»** للسيوطي 1/ 131 – 142، في النوع السادس عشر: في كيفية إنزاله، و**«مناهل العرفان»** للزرقاني 1/ 130 – 185، و**«مباحث في علوم القرآن»** لصبحي الصالح: 101 – 116، الباب الثاني، الفصل الثالث: الأحرف السبعة، و**«علوم القرآن الكريم»** للعتر، ص: 136. و**«الأحرف السبعة و منزلة القراءات منها»** لحسن ضياء الدين عتر، ماجستير من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر.

(1) من **«تفسير الزجاج»** وقال بنحوه ابن قتيبة في كتابه **«تأويل مشكل القرآن»** ص: 27 – 28.

بيان الأحرف السبعة في الحديث النبوي:

إن سبيل درس هذا الموضوع هو النقل الثابت الصحيح من الحديث الشريف الذي لا ينطق صاحبه عن الهوى، ولا مجال للرأي والاجتهاد فيه إلا لحسن الفهم، والترجيح بين الآراء، وبتعرّف الصواب من الخطأ، فإنا نقدم نخبة من الأحاديث الثابتة تُلقي لنا الضوْءَ على هذا الموضع فيما يلي:

1 ـ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفُرقان في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعتُ لقراءاته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقْرِئنيها رسولُ الله ﷺ. فكِدْتُ أُساوره في الصلاة فتصبَّرتُ حتى سلّم، فلَبَّبتُه بردائه، فقلت: مَن أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ. فقلتُ له: كذبتَ! أَقْرَأَنِيها على غير ما قرأت، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلتُ: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حُروفٍ لم تُقْرِئنِيها، فقال: **أَرْسِلْهُ، اقرأ يا هشام**، فقرأ القراءة التي سَمِعْتُه فقال رسول الله ﷺ: «**كذلك أُنزلت**»، ثم قال رسول الله ﷺ: «**اقرأ يا عمر**»، فقرأتُ التي أقرأني، فقال: «**كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه**» متفق عليه[1].

2 ـ وعن أُبي بن كعب رضي الله عنه قال: كنتُ في المسجد، فدخل رجلٌ يُصَلّي، فقرأ قراءةً أَنْكَرْتُها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه، فلمّا قضينا الصلاةَ دخلنا جميعاً على رسول الله ﷺ، فقلتُ: إنّ هذا قرأ قراءةً أَنْكَرْتُها عليه، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه، فأمرهما رسول الله ﷺ فقرأا، فحَسَّنَ النبيُّ ﷺ شأنهما. فسقط في نفسي من التكذيب ولا إذْ كنتُ في الجاهلية! فلما رأى رسول الله ﷺ ما قَدْ غَشِيَنِي ضرب في صدري فَفِضْتُ عَرَقاً، وكأني أنظر إلى الله عز وجل فَرَقاً، فقال لي: «**يا أُبَيُّ! أُرسِلَ إليَّ أَنِ اقرأ القرآن على حرف. فَرَدَدْتُ إليه أن هَوِّنْ على أُمّتي. فَرَدَّ إليّ الثانية: اقرأه على حرفين، فرددتُ إليه أن هوِّن على أمتي، فردّ إليَّ الثالثة: اقرأه على سبعة أحرف، فلك بكل رَدَّةٍ رَدَدْتَها مسألة تسألنيها، فقلتُ: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأَخَّرْتُ الثالثة ليوم يَرْغَبُ إليَّ الخلقُ كلُّهم حتى إبراهيم عليه السلام**». أخرجه مسلم[2].

---

(1) «**البخاري**» 1/ 184، و«**مسلم**» 2/ 202، مختصراً.

(2) «**صحيح مسلم**» في صلاة المسافرين (باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف) 2/ 203، وانظر: «**سنن أبي داود**» في «الصلاة» 2/ 76، والنسائي في «مفاتيح الصلاة» (باب جامع ما جاء في القرآن) 2/ 152، و«**تفسير الطبري**» رقم 33، 38، 89.

3 ـ وعن أُبيٍّ بن كعب رضي الله عنه أيضاً: «أن النبيَّ ﷺ كان عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، قال: فأتاه جبريل عليه السلام فقال: **«إن الله يأمرك أن تقرأ أُمَّتُكَ القرآنَ على حرف، فقال: أسألُ اللهَ مُعافاتِه ومَغْفِرَتَه وإنَّ أمتي لا تُطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك. ثم جاءه الرابعة فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيُما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا»**. أخرجه مسلم[1].

4 ـ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرف، فلم أزل أستزيده، ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف**» متفق عليه[2].

5 ـ ولمسلم عن ابن شهاب قال: «بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً، لا يختلف في حلال ولا حرام».

6 ـ وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قصة اختلافه مع بعض الصحابة في القراءة وأنه راجع النبي ﷺ وعنده عليّ بن أبي طالب فقال علي رضي الله عنه: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرؤوا كما عُلِّمتم». أخرجه الحاكم في «**المستدرك**» وأحمد، والطبري، وابن حِبَّان[3].

دلالة هذه الأحاديث على أصول الموضوع:

دلّت هذه الأحاديث على جملة قواعد هامة نوضحها فيما يلي:

1 ـ ثبوت التَّوْسِعة في إنزال القرآن على سبعة أحرف ثبوتاً قاطعاً، نظراً لصحة أسانيد الأحاديث الواردة في القضية صِحَّةً جازِمَة، بل إن الحديث بلغ درجة التواتر

---

(1) **صحيح مسلم** في «صلاة المسافرين» 2/ 203 – 204، و**أبو داود** في «الصلاة» 2/ 76. و**النسائي** في «مفاتيح الصلاة» 2/ 152 – 153، و«**تفسير الطبري**» الأحاديث 34 و35 و36 و37 و46.

(2) **البخاري** في «فضائل القرآن» 6/ 184، وفي بدء الخلق (باب ذكر الملائكة) 4/ 113، و**مسلم** في «صلاة المسافرين» 2/ 202، و«**المسند**» 1/ 263 – 264 و299 و313، و«**تفسير الطبري**» حديث رقم 19.

(3) «**المستدرك**» في «كتاب التفسير» 2/ 224، و«**المسند**» 1/ 150، و«**تفسير الطبري**» حديث رقم (13).

الذي يفيد اليقين، لكثرة أسانيده ورُوَاتِه من الصحابة فمن بعدهم.

2 ـ إن القراءة بأي حرف من هذه الأحرف يلزم فيها اتباع التَّلَقِّي عن النبي ﷺ.

وأوّل ما يدل على ذلك هذا التعبير ﴿أُنزِلَ﴾ [البقرة: 4] الذي تواترت به الأحاديث فإنه يدل على أنه نزل به الوحي.

ويدل على ذلك أيضاً دلائل كثيرة في نصوص الأحاديث، مما يدل على أن المعيار في قبول الحرف أو ردّه ليس هو عدم إلفته من السامع، ولا كونه لهجة غير مألوفة له، إنما الأساس في الموضوع كله هو السماع والتلقِّي عن رسول الله ﷺ أو عدم التلقِّي عنه.

وممّا يدل على بطلان تفويض القراءة للقارىء بما يختاره من تلقاء نفسه أن ذلك يؤدي إلى ذهاب إعجاز القرآن، وتعريضه لأن يبدّل، وذلك خلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

ثم إن التغيير والتبديل بمرادف أو بغير مرادف مرفوض بقوله تعالى في سورة يونس: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [15]. فإذا كان هذا ليس من حق النبي نفسه ﷺ، فكيف يسوّغ ذلك في حق أحد من الناس؟ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث السابق «**هكذا أنزلت**».

3 ـ تُثْبِتُ عِباراتُ الأحاديثِ المُفَصَّلَة الواردة في الأحرف السبعة أصلاً هاماً يجب أن لا يغيب عن بال الباحث في تفسير الأحرف السبعة، وهو أنها وجوه في أداء الألفاظ فقط، أي كيفيات في القراءة، وجه الدلالة على ذلك أن الخلاف بين الصحابة في القراءة إنما وقع حول قراءة الألفاظ، ولم يكن اختلافاً في تفسير المعاني، انظر إلى قول عمر بن الخطاب: «فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ»، وهكذا سائر العبارات تشير إلى أن القضية كانت تدور حول كيفية قراءة الألفاظ، لا تفسير المعاني.

الأحرف السبعة والقراءات السبع

دلَّتنا النصوص التي درسناها وفحصنا دلالتها على أن المراد بالأحرف السبعة سبع

لغات نزل بها القرآن، ونودُّ أن نُنبِّه بأن الأحرف السبعة ليست هي القراءات السبع المشهورة، التي يظن كثير من عامة الناس أنها الأحرف السبعة. وهو خطأ عظيم ناشىء عن الخلط وعدم التمييز بين الأحرف السبعة والقراءات.

وهذه القراءات السبع إنما عرفت واشتهرت في القرن الرابع، على يد الإمام المقرىء ابن مجاهد (ت 324 هـ) الذي اجتهد في تأليف كتاب «**السبعة في القراءات**»، فاتفق له أن جاءت هذه السبعة موافقة لعدد الأحرف، وقد ألحق ابن الجزري (ت 833 هـ) بالسبع ثلاث قراءات على شرطها فأصبح العدد عشراً. فلو كانت الأحرف السبعة هي القراءات السبع لكان معنى ذلك أن يكون فهم أحاديث الأحرف السبعة بل العمل بها أيضاً متوقفاً حتى يأتي ابن مجاهد ويخرجها للناس. . .

وقد كثر تنبيه العلماء في مختلف العصور على التفريق بين القراءات السبع والأحرف السبعة، والتحذير من الخلط بينها[1].

ما هي حقيقة الأحرف السبعة:

إذا بحثنا بعد هذا عن حقيقة الأحرف السبعة بدقّة نجد أمامنا مذاهب تجتهد في تفسير المراد بهذه الأحرف، وتحاول تبيين الاختلاف في كيفية أداء ألفاظ القرآن على الأوجه السبعة التي نزل بها القرآن، ولعل هذا الخلاف أن يكون مُسْتَغْرَباً مع اتفاق أصحاب هذا المنهج على أن المراد بالأحرف السبعة سبعة أوجه في قراءة القرآن، وقد هدانا البحث إلى معرفة سبب هذا الاختلاف، وهو اختلاف الطريقة التي توصل إلى تحديد هذه الأحرف:

ذهب بعض العلماء إلى استخراج الأحرف السبعة باستقراء أوجه الخلاف الواردة في قراءات القرآن كلها صحيحها وسقيمها، ثم تصنيف هذه الأوجه سبعة أصناف، بينما عمد آخرون إلى التماس الأحرف السبعة في لغات العرب. فتكوّن بذلك مذهبان رئيسان، نذكر نموذجاً عن كل منهما فيما يلي:

المذهب الأول:

مذهب استقراء أوجه الخلاف في لغات العرب، وفي القراءات كلها ثم تصنيفها

---

(1) انظر كلماتهم في «**النشر**» 1/ 36 و39 و40 و46، و«**فتح الباري**» 9/ 25.

وقد تعرّض هذا المذهب للتنقيح على يد أنصاره الذين تتابعوا عليه، ونكتفي هنا بأهم تنقيح وتصنيف لها فيما نرى، وهو تصنيف الإمام الرازي نسوقه فيما يلي:

قال أبو الفضل عبد الرحمٰن الرازي (ت 327 هـ): «فمن التأويلات التي يحتملها الخبر ولم يتقدم على نظامه تأويل هو أن كل حرف من الأحرف السبعة المنزلة جنس ذو نوع من الاختلاف.

ـ **أحدها**: اختلاف أوزان الأسماء من الواحد والتثنية والجموع، والتذكير، والمُبالغة وغيرها. ومن أمثلته: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون: 8] وقرىء «**لأمانتهم**» بالإفراد.

ـ **والثاني**: اختلاف تصريف الأفعال وما يسند إليه، نحو الماضي والمستقبل والأمر، وأن يسند إلى المذكر والمؤنث والمتكلّم والمخاطب والفاعل والمفعول به.

ومن أمثلته: ﴿فَقَالُوا۟ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: 19] بصيغة الدعاء، وقرىء: «ربنا بٰعَدَ» فعلاً ماضياً.

ـ **الثالث**: وُجُوه الإعراب: ومن أمثلته: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: 288] قرىء بفتح الراء وضمّها، ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: 15] رفع ﴿ٱلْمَجِيدِ﴾ وجرّه.

ـ **الرابع**: الزيادة والنقص: مثل: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ﴾ [الليل: 3] قرىء «والذكر والأنثى».

ـ **الخامس**: التقديم والتأخير: مثل: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: 111]، قرىء: «فَيُقْتَلُونَ ويَقْتُلُون»، ومثل: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: 19]، وقرىء: «وجاءت سكرة الحق بالموت».

ـ **السادس**: القَلْب والإبدال في كلمة بأخرى، أو حرف بآخر: مثل: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: 259] بالزاي، وقرىء: «ننشرها» بالراء.

ـ **السابع**: اختلاف اللغات: مثل: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾ [طه: 9] تقرأ بالفتح والإمالة في ﴿أَتَىٰ﴾ و﴿مُوسَىٰ﴾ وغير ذلك من ترقيق وتفخيم، وإدغام... وهكذا...).

ثم قال أبو الفضل الرازي: «... فهذا التأويل مما جمع شواذَّ القراءات

ومشاهيرها ومناسيخها على موافقة الرسم ومخالفته، وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوِّعة، فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر (أي حديث الأحرف السبعة) حَذْواً بِحَذْوٍ فقد أصاب من أخذ به، وإن لم يوافقه فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه، وإن لم يكن مرتباً عليها»[1].

المذهب الثاني:

إن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات قبائل العرب الفصيحة؛ وذلك لأن المعنى الأصلي للحرف هو اللغة، فأُنْزِلَ القرآنُ على سَبْعِ لُغَات مُراعِياً ما بينها من الفوارق التي لم يألفها بعضُ العرب، فأنزل الله القرآن بما يألَف ويعرف هؤلاء وهؤلاء من أصحاب اللغات، حتى نزل في القرآن من القراءات ما يسهل على جلّ العرب إن لم يكن كلهم، وبذلك كان القرآن نازلاً بلسان قريش والعرب كما قال الإمام البخاري في «**صحيحه**».

وقال جماعة من العلماء: إنّ هذه اللغات هي لغات: قريش، وهُذَيْل، وتميم، وأزد، وربيعة، وهَوَازن، وسعد بن بكر[2].

والحاصل أن هذين المذهبين أقوى ما قيل في تفسير حقيقة الأحرف السبعة. ولا خلاف بينهما في النتيجة؛ لأن أحدهما يبيِّن أوجه الاختلاف، والثاني ما تنطبق عليه هذه الأوجه من لغات العرب. وهما يحقِّقان ما وردت به الأحاديث من نزول القرآن على سبعة أحرف يُقرأ بها.

أين الأحرف الستة:

ذلك ما تبين بالأدلة من حقيقة الأحرف السبعة، والقول الصحيح فيها الذي يجب أن لا يخرج عنه الباحث، فأين هي الأحرف السبعة؟ هل ما يقرأ به المسلمون من القراءات اليوم يشتمل على الأحرف السبعة ويُحَقِّقها، أو أنه حرف واحد، وأين هي السِّتَّة الباقية إذن؟

---

(1) «**الأحرف السبعة في القرآن**» ص: 100 نقلاً عن كتاب أبي الفضل الرازي نفسه، وهو مخطوط، محفوظ في مكتبة الأوقاف بحلب. وانظر «**فتح الباري**» 9/ 23 – 24، و«**مناهل العرفان**» 1/ 149.

(2) «**البرهان**» 1/ 217.

يرى المُحَقِّقون في هذا الموضوع كالإمام الباقِلاَّني وغيره أن الأحرف السبعة باقية وأن المصاحف العثمانية التي استنسخها عثمان بن عفان ﷺ قد اشتملت على الأحرف السبعة جميعاً.

وهذه عبارات الإمام المحقق أبي بكر الباقِلاّني (ت 401 هـ) تُلقي الضوء ساطعاً على القضية، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لَوْحَين، وإنما قَصَدَ جَمْعَهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخْذَهُم بمُصْحَفٍ لا تقديم فيه ولا تأخير، ولا تأويل أُثْبِتَ مع تنزيل، ولا منسوخَ تلاوته كُتِبَ مع مُثْبَتِ رَسْمِه ومَفْرُوضِ قِراءاته وحفظه...»[1]. «.. لأن القوم عندنا لم يختلفوا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول ﷺ التي لم يمت حتى علم من دينه أنه أقرأ بها، وصوّب المختلفين فيها، وإنما اختلفوا في قراءات ووجوه أخر لم تثبت عن الرسول ﷺ، ولم تَقُمْ بها حُجّة، وكانت تجيء مجيء الآحاد وما لا يعلم ثبوته وصحته وكان منهم من يقرأ التأويل مع التنزيل، نحو قوله: «والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر»[2]. «فإن فاءوا فيهن»[3]. و«لا جناح عليكم أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج»[4].. فمنع عثمان من هذا الذي لم يثبت ولم تقم الحجة به، وأَحْرَقَهُ، وأخذهم بالمُتَعَيَّنِ المَعْلُومِ من قراءات الرسول ﷺ»[5].

من الكتب المؤلفة في الأحرف السبعة

1 ـ **«شرح حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف»**: لابن تيمية، تقي الدين أبي

---

(1) انظر **«البرهان»** 1/ 235، و**«شرح صحيح مسلم»** للنووي 6/ 100.

(2) أصل الآية: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ أَن قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: 238] وورد عن بعض الصحابة زيادة **«هي صلاة العصر»**، وهي قراءة تفسيرية، وقد ثبت عن النبي ﷺ تفسير الصلاة الوسطى أنها صلاة العصر.

(3) الآية أصلها في المرأة يحلف زوجها لا يقربها: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [البقرة: 226]. وقراءة: ﴿فِيهِنَّ﴾ [البقرة: 197] تفسيرية.

(4) الآية في بيان بعض أحكام الحج، وجواز تعاطي التجارة ونحوها للمحرم بالحج، وقوله **«في مواسم الحج»** تفسير ليس من الآية.

(5) **«الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها»** للعتر، ص: 174 – 175 نقلاً عن **«الانتصار»** للباقلاني مخطوط 1/ 113.

العباس أحمد بن عبد الحليم (ت 728 هـ) طبع بمطبعة الزهراء بالقاهرة عام 1323هـ / 1906م.

2 ـ «**الكواكب الدرية فيما ورد في إنزال القرآن على سبعة أحرف من الأحاديث النبوية والأخبار المأثورة في بيان احتمال المصاحف العثمانية للقراءات المشهورة ونصوص الأئمة الثقات في ضبط المتواتر من القراءات**»: للحداد، محمد بن علي بن خلف الحسيني (ت 1357 هـ) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي عام 1344هـ / 1925م.

3 ـ «**الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن**»: لمحمد بخيت المطيعي، طبع بالقاهرة عام 1323هـ / 1905م.

4 ـ «**ما هي الأحرف السبعة**»: مقال لمحمد زاهد الكَوْثري، في مجلة الإسلام س (16)، ع (2)، 1369هـ / 1949م.

5 ـ «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف**»: مقال لأحمد فرج في مجلة الرسالة المصرية، س (2)، ع (24)، 1370هـ / 1951م.

6 ـ «**الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن وعلاقتها بالقراءات**»: وهي رسالة تقدَّم بها عبد التواب عبد الجليل، لنيل الشهادة العالمية من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر سنة 1366هـ / 1947م.

7 ـ «**السبعة الأحرف التي أنزل عليها القرآن**»: مقال لمحمد محمد الشرقاوي، بمجلة الأزهر، مج (33)، ع(11)، 1381هـ / 1962م.

8 ـ «**الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها**»: لحسن ضياء الدين عتر، ماجستير من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر. طبع بدار البشائر الإسلامية في بيروت.

9 ـ «**القرآن واللهجات العربية**»: لحسام الدين النعيمي. طبع في بغداد 1400هـ / 1980م.

obeikandl.com